حديث التوسعة في عاشوراء

وبيان أنه لا أصل له

ومناقشة الغماري

أ.د. فضل مراد

أستاذ الفقه والقضايا المعاصرة جامعة قطر

المقرر العام للجنة الاجتهاد والفتوى بالاتحاد

أستاذ الحلقة العلمية للحديث الشريف جامعة الإيمان (س)

مؤسسة فقه العصر

حديث التوسعة في عاشوراء

وبيان أنه لا أصل له

ومناقشة الغماري

جميع الحقوق محفوظة

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م

مؤسسة فقه العصر

التنسيق والإخراج

Q4.Prn
Quickly For Print

كيوفور
للطباعة والنشر

q4.prn@hotmail.com
+٩٦٧ ٧٧٧ ٠٢٠ ٠٤٥
+٩٦٧ ٧٧٤ ٦٦٩ ٤٩٧

حديث التوسعة في عاشوراء

وبيان أنه لا أصل له
ومناقشة الغماري

أ.د. فضل مراد

أستاذ الفقه والقضايا المعاصرة جامعة قطر.
المقرر العام للجنة الاجتهاد والفتوى بالاتحاد.
أستاذ الحلقة العلمية للحديث الشريف جامعة الإيمان (س)

فقه العصر

بسم الله الرحمن الرحيم

حديث التوسعة في عاشوراء

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على الرسول الأمين محمد رسول الرحمة إلى العالمين.

وبعد فكنت قد كتبت بحثا مفصلا بعد تتبع شديد لطرق حديث التوسعة في عاشوراء.

ولخصت ذلك في مقالة مختصرة على وسائل التواصل فرد علي بعض الفضلاء برسالة المحدث الغماري.

وكنت من قبل قد قرأت رسالة العراقي وأمالي ابن حجر وكل ما وقفت عليه من كلام في الحديث.

ولما قرأت رسالة الغماري تبين لي أنه حوى ما كتب العراقي ولم يزد عليه، إلا أنه رحمه الله تكلم في بعض الأئمة الحفاظ كأبي زرعة وأبي حاتم بما ليس بحق، وذلك بسبب أسقاط رواة الحديث، ودفاعهم عن حديث رسول الله عليه الصلاة والسلام، من الكذابين والوضاعين والمناكير والمتهمين.

كما عرج على ابن حجر ببعض ذلك ولم يسلم العقيلي منه، وتكلم بما لا يعتبر عند أهل الصناعة الحديثية.

فدعاني هذا إلى الكتابة وإعادة النظر والتتبع للحديث من جديد، ومناقشته فيما قال. حتى لا يغتر القارئ بذلك فيقع في قلبه قول الغماري في الأئمة والصناعة الحديثية موقعا.

وكان الحافظ العراقي قد ألف رسالة في ذلك بدافع الرد على شيخ الإسلام ابن تيمية كما صرح بذلك في مقدمة الرسالة.

وسأنقل نص كلامه عليه ﵀ ثم أتبعه التعليق على ذلك.

ولما كنت لخصت من بحث سابق مقالة جامعة مختصرة انتشرت على وسائل التواصل أبدأ بها تامة ليستفيد منها الناظر على عجالة. ثم أتبعها التفصيل ثم الرد على الغماري، وعليه سيكون البحث. فأقول وبالله التوفيق:

المحور الأول:

سبب تأليف الحافظ العراقي رسالته في حديث التوسعة تعقبه شيخ الإسلام ابن تيمية

بين الحافظ العراقي أن سبب التأليف هو الرد على شيخ الإسلام ابن تيمية.

وهذا نص كلامه في المقدمة.

"فقد تكرر السؤال من جماعة من العوام في عدة من الأعوام عن أكل الدجاج والحبوب يوم عاشوراء، هل هو مباح أم محرم عند العلماء؟.

فأجبت: بأنه من جملة المباحات، وإن اقترن بنية صالحة فهو من الطاعات.

فذكر لي أن بعض العصريين أفتى بتحريم ذلك في هذا اليوم، وأنه لا يستحب فيه شيء غير الصوم.

فسألت عنه فإذا هو ممن ينتحل فتاوى الشيخ تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية المتعلقة بهذا المعنى المسئول عنه على التعيين، فوجدته قد سئل عن أشياء تتعلق بيوم عاشوراء.

ومن المسئول عنه: ذبح الدجاج، وطبخ الحبوب في هذا اليوم؟ فأجاب: «ليس شيء من ذلك سنة في هذا اليوم بل هو بدعة، لم يشر عنها رسول الله ﷺ ولا فعله هو ولا أصحابه».

ثم ذكر حديث أبي هريرة الآتي وضعفه كما سيأتي.

ثم قال: وقد علم أنه لم يستحسن أحد من أئمة الإسلام ولا روى أحد من أئمة الحديث ما فيه استحباب الاغتسال يوم عاشوراء، ولا الكحل، والخضاب، وتوسيع النفقة، ولا الصلاة المذكورة، ولا إحياء ليلة عاشوراء، ولا أمثال ذلك مما تضمنه هذا الحديث، ولا ذكروا في ذلك سنة عن أصحاب رسول الله ﷺ.

وأعلى ما بلغني في ذلك ما ذكره سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن المنتشر، عن أبيه، قال: «من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته»، قال إبراهيم بن المنتشر: «جربناه من ستين سنة فوجدناه حقا»، ثم قال: وابن المنتشر هو من أهل الكوفة، ولم يكن في مدائن الإسلام مدينة أكثر كذبا من الكوفة، وفيها الطائفتان المتقدمتان: الرافضة أصحاب المختار بن عبيد، والناصبة أصحاب الحجاج بن يوسف، وكلاهما ثقفي، وهما اللذان قال فيهما رسول الله ﷺ: «في ثقيف كذاب ومبير».

ثم قال: وإذا كان من أهل الكوفة، فلعل هذا قد سمعه من شيعة قتلة الحسين أتباع عبيد الله بن زياد.

وأما قوله: جربناه ستين سنة فوجدناه حقا، فإن الله إذا وسع على عبد رزقه طول عمره لم يعلم بذلك أن سبب التوسيع ما كان فعله يوم عاشوراء، بل هذا قول بلا علم، وظن مخطئ، والظن لا يغني من الحق شيئا.

وقد روي عن الرافضة الذين يفعلون المأتم يوم عاشوراء: من يوسع الله عليه أكثر مما يوسع على من وسع على أهله يوم عاشوراء، إلى آخر كلامهم.

ولقد تعجبت من وقوع هذا الكلام من هذا الإمام الذي يقول أصحابه إنه أحاط بالسنة علما وخبرة.

فأما قوله: «أنه لم يستحب أحد من أئمة الإسلام توسيع النفقة على الأهل يوم عاشوراء»، فليس كذلك.

فقد قال بذلك: عمر بن الخطاب.

وجابر بن عبد الله.

ومحمد بن المنتشر.

وابنه إبراهيم.

وأبو الزبير.

وشعبة.

يحيى بن سعيد.

وسفيان بن عيينة.

وغيرهم من المتأخرين.

- كما أخبرني أبو الفضل محمد بن إسماعيل بن عمر الدمشقي مشافهة بها، أنا علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، أنا العلامة أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي، أنا إبراهيم بن محمد بن نبهان الغنوي، ثنا يحيى بن طاهر بن محمد بن عبد الرحيم، حدثني أبي طاهر بن محمد، حدثني أبي محمد بن عبد الرحيم،

حدثني أبي عبد الرحيم بن محمد بن إسماعيل بن نباتة، قال: «التوسعة في عاشوراء على العيال سنة غير مجهولة».

وأما قوله: إن أعلى ما بلغه في ذلك قول ابن المنتشر، فقد أنصف من وقف عندما بلغه، ولكن لا ينبغي لمن لم يبلغه أن ينفي وجود ما لم يبلغه كما فعل في أول كلامه، وما لم يبلغه فهو أولى وأعلى مما بلغه.

ففي الباب أحاديث مرفوعة، بعضها صحيح، أو حسن، وفي الباب: قول عمر بن الخطاب، والمرفوع والموقوف أعلى من المقطوع الذي ذكره.

وأما قوله: وابن المنتشر من أهل الكوفة، ثم أخذ يذمها بكثرة الكذب، وأن فيها الرافضة، والناصبة.

فكلام عجيب.

أيرد كلام رجل ثقة لكونه من أهل الكوفة؟ وإن كان فيها الرافضة، والناصبة؟ ففيها أيضا الفقهاء المرضيون أصحاب علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود: كإبراهيم النخعي، والأسود، والأعمش، وغيرهم من الأئمة..... ولو تركنا حديث أهل الكوفة لسقط كثير من السنن الصحيحة.

وقوله: فلعله سمعه من شيعة قتلة الحسين.

فهذا هو الذي هو قول بلا علم، وظن مخطئ، وليس هذا بأولى من قولنا، لعله سمعه من الثقات المأمونين الذين سمع منهم بالكوفة: كمسروق بن الأجدع، وعمرو بن شرحبيل، أو سمعه ممن سمع منهم من الصحابة: كعائشة،

وابن عمر، وروايته عنها في الصحيح، وهو ثقة احتج به الأئمة الستة، وتبعه أحمد بن حنبل، وابن حبان وغيرهما.

وأما قوله: «جربناه ستين سنة، فإن الله إذا وسع على عبد طول عمره».

لم يعلم بذلك إن سببه ما فعله يوم عاشوراء فهذا لو لم يرد على الصادق المصدوق لكان أمرا مظنونا يحتمل الوقوع ولكن لما ورد عن الصادق تبين أن سبب التوسع ما فعله يوم عاشوراء وكان هذا ظنا مصيبا مستندا إلى أمر وردت به السنة.

وأما قوله: وقد روى عن الرافضة: ومن يوسع الله عليه أكثر من ذلك، فهذا لا يحسن الاعتراض به، لأنه لم يقل في الحديث ولا في قول ابن المنتشر إنه: «لا يوسع إلا على من وسع يوم عاشوراء».

وإنما هما إثبات التوسيع لمن وسع في هذا اليوم فقط، وقد يوسع على غيره لأمر آخر، أو مكرا، أو استدراجا، أو ليجزى بما عمل في الدنيا ولا يؤخر له إلى آخره، والله أعلم.

ومن هنا نورد الأحاديث الواردة في استحباب التوسع يوم عاشوراء وقد ورد ذلك عن النبي ﷺ من طريق جماعة من الصحابة منهم: جابر بن عبد الله.

وعبد الله بن مسعود.

وأبو هريرة.

وأبو سعيد الخدري.

وعبد الله بن عمر بن الخطاب."[١] انتهى كلامه.

التعليق على كلام الحافظ العراقي:

قلت: هذا يدل على انتشار فتاوى شيخ الإسلام وأثرها على الناس، وقد استوقفني الأدب البالغ في مناقشة الحافظ العراقي لشيخ الإسلام، وهذا دأب العلماء فإن الإساءة يقدر عليها كل أحد.

أما ما قاله رحمه الله من جهة الثبوت:

أما المرفوع فسترى في البحث عدم ثبوته، وأن الطريق التي اعتمد عليها الحافظ العراقي من جهة ابن عبد البر طعن فيها تلميذه الحافظ ابن حجر ، وقوله هو الأرجح لموافقته كلام الأئمة السابقين في إبطال الحديث وعدم ثبوت شيء فيه كأحمد والدارقطني وأبي زرعة والعقيلي وغيرهم. وأقره من تتابعوا على نقل كلامه من بعده من المحدثين حتى جاء الغماري.

أما كلامه عن من جريان العمل على ذلك مستدلا بما ورد عن عمر وابن المنتشر وابن عيينة وشعبة.

فهذا هو محل البحث وسيتبين أنه لا يصح عن عمر، كما نص العراقي نفسه على الاختلاف في الانقطاع بين ابن المسيب الراوي له عن عمر.

وقد قال القطان: «قال يحيى القطان: سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه مرسل

(١) "التوسعة على العيال" لأبي زرعة (بترقيم الشاملة آليًا).

يدخل في المسند على المجاز»[٢].

كما أن في سنده مجهولا لا يعلم له جرح ولا تعديل.

وأما أثر ابن المنتشر فقد رجح الدارقطني أنه من قوله كما سيأتي.

أما بقية ما أروده الإمام العراقي من الأسماء فهي محل الدراسة والخلاف لأن جابرا لم يثبت عنه ولا أبي هريرة.

أما كلامه في عمل أبي الزبير وشعبة وابن عيينة ويحيى بن سعيد وسفيان.

أما أبو الزبير وشعبة فهو من نفس السند في الحديث الذي قال عنه الحافظ منكر جدا.

أما عن يحيى بن سعيد فهو في نفس سند الأثر عن عمر وهو من طريق مجهول.

وأما عن ابن عيينة والمنتشر وابنه فهو بنفس سند ابن المنتشر الموقوف عليه.

وفي السند خلاف بينه الدارقطني وأحمد، وهو محل الخلاف.

وهو - إن صح - فلا يقدح فيما قاله ابن تيمية؛ لأن نفيه كان عن صحة ذلك مرفوعا أو عن الخلفاء وعمل الصحابة والتابعين، والأئمة الأربعة.

وهذا ما لا يثبت سوى ما ورد عن ابن المنتشر قوله.

وعلى كل حال فإن ما ذكره شيخ الإسلام من جهة عدم الثبوت عن النبي ولا عن الخلفاء ولا عن الأربعة هو الواقع كما ستراه.

---

(٢) "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" (ص١٨٤).

المحور الثاني:

المقالة المنشورة التي فيها خلاصة الحكم على حديث: «من وسَّعَ على عِيالِه يوم عاشوراءَ وسَّعَ اللّه عليهِ سائِرَ سَنَتِهِ».

تتبعت طرقه لعلي أظفر بما تطيب به النفس من طرق صالحة في الشواهد والمتابعات.

فلم أجد.

فقد روي عن عبد الله بن مسعود مرفوعا وفيه.

«علي بن المهاجر العيشي بصري عن هيصم بن الشداخ، كلاهما مجهول، والحديث غير محفوظ».

قاله العقيلي في "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣/ ٢٥٢) وقال أحمد ليس له أصل "منهاج السنة النبوية" (٨/ ١٤٩)، قال الذهبي "المغني في الضعفاء" (٢/ ٤٥٥): «علي بن مهاجر عن هيصم بن شداخ جاء في خبر موضوع».

وعن أبي سعيد رواه الطبراني في "الأوسط" (٩٢٩٨)

«وفيه محمد بن إسماعيل الجعفري قال فيه أبو حاتم: "منكر الحديث"».

وقال عنه أبو نعيم: متروك، كما في "لسان الميزان" (٦/ ١٥١ رقم ٧١٢٣)

وله طريق فيها مجاهيل.

وعن أبي هريرة كما في "شعب الإيمان" (٣٧٩٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٦١٨) وفيه محمد بن ذكوان هو مولى المهالبة. قال فيه البخاري: منكر الحديث.

وعن جابر كما في "شعب الإيمان" (٣٧٩١) فيه الكديمي.

قال ابن عدي: "قد اتهم الكديمي بالوضع" عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال الدارقطني: "حديثه منكر"

وله طريق أوردها ابن عبد البر في "الاستذكار" اغتر بها العراقي فظنها صحيحة ولكنها من المنكرات كما قال الحافظ في "لسان الميزان" (٦/ ١٩)، فقال: "روى عنه ابن عبد البر في "الاستذكار" من طريقه حديثًا منكرًا جدًّا، ما أدري من الآفة فيه... ثم بين احتراق كتب الرجل وأنه لا يعلم متى حدث بهذا...

وعن عبد الله بن عمر عند الدارقطني قاله في "كشف الخفاء" (٢/ ٢٨٤)

وفيه يعقوب الدباغ منكر الحديث كما قال ابن الجوزي وله طريق أخرى قال المعلمي مظلم.

أما الموقوف على عمر الذي أورده ابن عبد البر فيه أبو محمد العابد مجهول وهو مرسل عن عمر.

أما قول سفيان بن عيينة: جرّبناه منذ ستّين عامًا فوجدناه صحيحًا وهذه التجارب لا تصحح الحديث وتجارب الناس ليست دليلا شرعيا.

قلت: قال أحمد لا أصل لهذا الحديث وضعفه الأئمة كالبخاري وابن عدي والعقيلي وأبي حاتم والذهبي ومن المعاصرين المعلمي والألباني.

وقد اطلعت على رسالة الحافظ العراقي في التوسعة على العيال وكلامه على الحديث فلم يأت ببين حجة سوى طريق جابر في «الاستذكار» وقد سبق قول الحافظ أنها منكرة.

ولم يأت بعد ذلك سوى بآثار عن تجربة ذلك وليست التجارب حججا في دين الله وتحسين السيوطي إن صح تساهل كما هو معلوم من طريقته.

ونقل عن الشوكاني تقويته بمجموع طرقه فأخطأ. والصحيح أنه قال ببطلانه كما في نص كلامه.

ومن القدماء في التقوية البيهقي مخالفا لأهل الفن من الجهابذة كالبخاري وغيره.

والحاصل أن الحديث لا يصح من طريق يعتمد عليها.

حتى في فضائل الأعمال لشدة ضعفه.

هذا ما أراه والله تعالى أعلم ولا يثبت عن الأئمة الأربعة شيء من ذلك ولا في استحبابه.

واستحبه بعض فقهاء المذاهب المتأخرين وفيهم تساهل شديد في الاستدلال بالموضوعات لعدم معرفتهم بعلم الحديث، وقد اطلعت على كثير من ذلك.

ولو أن حاذقا يؤلف مؤلفا في الموضوعات والمنكرات في كتب الفروع لكان مؤلفا حافلا.

وانظر إلى ما ورد في كتب المذاهب الحنفية والشافعية والحنابلة في المتأخرين في اشتراط الكفاءة من أحاديث مكذوبة وساقطة، ينقلها أصحاب الحواشي بعضهم عن بعض بلا تمحيص.

وراجع تحقيقات ابن الهمام على الحنفية في كتابه "فتح القدير" وما ذكره ابن حجر في "تخريج كتب الشافعية" وما في "التحقيق" لابن عبد الهادي، وما في "البدر المنير" و"نصب الراية" للزيلعي وغيرها من الكتب تجد الأمر بينًا. والله أعلم.

المحور الثالث:

طريق جابر التي اعتمدها الغماري وتبع فيها العراقي وبيان بطلانها

جاء في "الاستذكار" بنص كلام ابن عبد البر «حدثنا أحمد بن قاسم ومحمد بن إبراهيم ومحمد بن حكم قالوا حدثنا محمد بن معاوية قال حدثنا الفضل بن الحباب قال حدثنا هشام بن عبد الملك الطيالسي قال حدثنا شعبة عن أبي الزبير عن جابر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من وسع على نفسه وأهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته.

قال جابر: جربناه فوجدناه كذلك.

وقال أبو الزبير وقال شعبة مثله.

حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا أبو وضاح قال حدثنا أبو محمد العابد عن بهلول بن راشد عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر بن الخطاب من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة.

قال يحيى بن سعيد: جربنا ذلك فوجدناه حقا.

وروى ابن عيينة وإبراهيم عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر قال من وسع على أهله في عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة.

قال سفيان جربنا ذلك فوجدناه كذلك»[٣] انتهى كلامه.

قلت: النظر في هذا الحديث:

أولا: كلام الحافظ بن حجر في طريق حديث جابر التي أوردها ابن عبد البر.

ونص كلام ابن حجر في "لسان الميزان" (٤/ ٤٣٩):

«وقال أبو علي الخليلي احترقت كتبه منهم من وثقه ومنهم من تكلم فيه وهو إلى التوثيق أقرب.

وذكر الدارقطني في "الغرائب" حديثا أخطأ في سنده فقال: حدثنا محمد ابن عمر ثنا أبو خليفة حدثنا محمد بن الحسن بن أخت القعنبي حدثنا عبد الله ابن نافع عن مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة أنهم ذكروا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كنيسة رأوها بالشام.. الحديث.

قال: تفرد به أبو خليفة والمحفوظ عن مالك عن صالح بن كيسان عن عروة يعنى بغير هذا اللفظ وقال مسلمة بن قاسم كان ثقة مشهورا كثير الحديث وكان يقول بالوقف وهو الذي نقم عليه.

قلت: روى عنه ابن عبد البر في ["الاستذكار"] من طريقه حدثنا منكرا جدا ما أدري من آلافة فيه [قال] ابن عبد البر أخبرنا أحمد بن قاسم ومحمد بن إبراهيم ومحمد بن حكم قالوا حدثنا محمد بن معاوية حدثنا الفضل بن الحباب

(٣) "الاستذكار" (٣/ ٣٣١).

حدثنا هشام بن عبد الملك الطيالسي حدثني شعبة عن أبي الزبير عن جابر ﵁ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: "من وسع على نفسه وأهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سننه" قال جابر جربناه فوجدناه كذلك وقال أبو الزبير مثله وقال شعبة مثله وشيوخ ابن عبد البر الثلاثة موثقون وشيخهم محمد بن معاوية هو ابن الأحمر راوي السنن عن النسائي وثقه ابن حزم وغيره فالظاهر أن الغلط فيه من أبي خليفة فلعل بن الأحمر سمعه منه بعد احتراق كتبه والله أعلم».

ثانيا: بيان أرجحية كلام الحافظ أن هـذا الحـديث منكـر جـدا من ثمانية عشر وجها ناتجة عن تتبع شامل واستقراء.

خلاصة التتبع والاستقراء في ثمانية عشر وجها يتبين من خلالها نكارة الحديث وأنه لا أصل له:

كنت قد رجحت نكارة هذه اللفظة بعدة استدلالات، ثم إني أعدت النظر ولم يطمئن قلبي لما وصلت إليه من النتائج فعزمت على أمر شاق ولكنه حاسم في هذا الباب إن شاء الله، وهو الاستقراء والتتبع. فنظرت في حديث أبي الزبير عن جابر وتتبعته في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والأطراف وكتب الرجال والتاريخ والأجزاء والتخريج.

ثم أعدت البحث بالحصر والقصر في رواية شعبة عن أبي الزبير عن جابر.

ثم تتبعت حديث هشام الطيالسي.

ثم حديث الراوي عنه الفضل بن خليفة.

وروايات تلاميذه عنه وخصصت محمد بن معاوية الأحمر الراوي له عن الفضل بالتتبع كذلك.

وكانت النتائج الحاسمة التي تكشف الحقيقة في هذا السند.

الوجه الأول: نص الإمام شعبة بن الحجاج على تركه جميع حديث أبي الزبير عن جابر.

مع أنه كان يحفظ منه مئة حديث وقيل أربعمئة حديث: جاء في "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤/ ١٣٠):

قال عبد الرحمن: قال لي شعبة: لعلك ممن يروي عن أبي الزبير **لقد سمعت منه مائة حديث، ما حدثت منها بحرف.**

حدثنا عبد الله بن أحمد بن عبد السلام، حدثنا أحمد بن سعيد الرباطي قال: سمعت أبا داود الطيالسي يقول: قال شعبة: لم يكن في الدنيا بشيء أحب إلي من رجل يقدم من مكة، فأسأله عن أبى الزبير، فقدمت مكة فسمعت عن أبي الزبير، فبينا أنا جالس عنده ذات يوم، إذ جاءه رجل فسأله عن مسألة فرد عليه، فافترى عليه، فقلت له: يا أبا الزبير تفتري على رجل مسلم؟ قال: إنه أغضبني، قلت: من يغضبك تفتري عليه **لا رويت عنك حديثا أبدا**، قال: **وكان يقول: في صدري أربعمائة لأبي الزبير عن جابر، والله لا أحدث عنك حديثا أبدا.**

وفي "ميزان الاعتدال" (٤/ ٤٠) بعد ذكره القصة السابقة عقب الذهبي بعد قول شعبة: «! لا رويت عنك حديثًا أبدا، قال: وكان يقول: في صدري أربعمائة حديث لأبي الزبير عن جابر. قلت (الذهبي): **قلما روى شعبة عنه**».

قلت: سيأتي بعد قليل أنه حديث واحد فقط.

وكان يمزق حديث أبي الزبير كما في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٧/ ٢٨٦):

«سمعت هشيما يقول «سمعت أبا الزبير فأخذه شعبة فمزقه».

وكما في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٣٨): عن «نعيم بن حماد، سمعت هشيمًا يقول: سمعت من أبي الزبير، فأخذه شعبة فمزقه».

الوجه الثاني: بالتتبع الشديد ليس لشعبة عن أبي الزبير عن جابر سوى حديث واحد.

تصريح شعبة دعاني إلى التتبع الشديد لمصداقية هذا الترك وهنا كانت المفاجأة فإني لم أجد سوى حديث واحد فقط رواه شعبة عن أبي الزبير عن جابر على جهة الذم وقد أخرجه النسائي وغيره.

وعليه فحديث شعبة عن أبي الزبير عن جابر، لا وجود له في كتب السنة على الإطلاق؛ لأنه تركه.

قال الإمام النسائي: "السنن الكبرى" - النسائي - ط الرسالة (٢/ ٤٤٣):

أخبرنا عمرو بن علي قال: حدثني أبو داود قال: سمعت شعبة يقول: الساعة يخرج الساعة يخرج: حدثنا أبو الزبير، عن جابر قال: «كنت في الصف الثاني يوم صلى رسول الله ﷺ على النجاشي».

«قال: أبو عبد الرحمن: أبو الزبير اسمه محمد بن مسلم بن تدرس مكي كان شعبة يسيء الرأي فيه وأبو الزبير من الحفاظ روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب ومالك بن أنس فإذا قال: سمعت جابرا فهو صحيح، وكان يدلس وهو أحب إلينا في جابر من أبي سفيان، وأبو سفيان هذا اسمه طلحة بن نافع، وبالله التوفيق».

الوجه الثالث: تصريح الحفاظ أن شعبة ليس له سوى حـديث واحد عن أبي الزبير عن جابر.

بعد هذا التتبع في كتب الحديث انتقلت إلى كتب الرجال وهنا كان تأكيد ما وصلت إليه.

فقد بين الأئمة: أن شعبة ليس له عن أبي الزبير عن جابر إلا ذلك الحديث الواحد فقط الحديث المشار، نص على ذلك ابن حبان في معرض حديثه عن حديث آخر يروى عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر، فكذبه.

فاتضح أن كل ما جاء عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر غير هذا كذب لا يصح أو وهم وخطأ بعد هذا النص من الإمام ابن حبان وبعد تصريح شعبة أنه ترك جميع حديثه وبعد تتبعي الشخصي التام.

جاء في "المجروحين" لابن حبان ت زايد (١/ ١٥١):

«أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى المصري يروي عن جده حرملة بن يحيى المقلوبات روى عن جده حرملة عن عبد الرحمن بن زياد الرصاصي عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ أنه دخل مكة وعليه عمامة **سوداء**

وهذا من حديث شعبة باطل إنما هو من حديث عمار الدهني عن أبي الزبير ولم يسمع شعبة من أبي الزبير إلا حديثا واحدا: أن النبي ﷺ صلى على النجاشي.

أخبرنا أبو يعلى وجماعة ثنا عبد الله بن معاذ ثنا أبي عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ صلى على النجاشي.».

وفي "تذكرة الحفاظ" لابن القيسراني وهي "أطراف أحاديث كتاب المجروحين" لابن حبان (ص١٠٠):

«أن النبي ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء.

رواه أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى المصري، عن جده، عن عبد الرحمن بن زياد الرصاصي، عن شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر، وهذا من حديث شعبة باطل، وأحمد بن طاهر كذاب، وشعبة لم يحدث عن أبي الزبير إلا بحديث واحد، وهو أن النبي ﷺ صلى على النجاشي.» انتهى كلامه.

وهذا ما صنعه الخليلي حيث خطأ كل حديث من طريق شعبة عن أبي الزبير عن جابر:

كما في "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" (٢/ ٤٩٥):

«حدثنا أبو علي عبد الملك بن محمد بن مهدي، حدثنا عبد الله بن إسحاق، حدثنا موسى بن الحسن الثقفي، حدثنا حفص بن عمر الحوضي، **حدثنا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر**، أن النبي ﷺ: نهى عن اشتمال الصماء في الصلاة وأن يحتبي الرجل بثوبه ليس بينه وبين السماء شيء. **شعبة لا يروي عن أبي الزبير شيئا وهذا خطأ.**» انتهى كلامه.

وفي "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي (٧/ ٢٩٣): «قال الشيخ: وللثوري، عن أبي الزبير غير ما ذكرت من الحديث من المشاهير والغرائب وقد حدث عنه شعبة أيضا أحاديث إفرادات كل حديث ينفرد به رجل عن شعبة.»انتهى كلامه.

وهذا النص يبين وجود غرائب وأفرادات لا تصح عن شعبة عن أبي الزبير؛ لذلك تتبعتها باستقراء تام حسب جهدي لاستخراجها من بطون كتب الرجال والعلل فكان التالي:

الوجه الرابع: وجدت سبعة أحاديث بعد تتبع شديد من طريق شعبة عن أبي الزبير عن جابر، فحكمت عليها حكما مبدئيا بأنها إما وهم أو تلفيق لما سبق من ترك شعبة لحديث أبي الزبير ونصوص الأئمة.

فتتبعت الأمر فوجدته كذلك بفضل الله:

فقد نص علماء الجرح والتعديل أن هذه من الأوهام والمكذوبات، وهي سبعة في سائر كتب السنة.

الوجه الرابع: الأحاديث السبعة المنكرة التي أدخلت في حديث شعبة عن أبي الزبير عن جابر وهي غلط لا أصل لها.

تقدم أن شعبة بن الحجاج ترك الرواية عن أبي الزبير وصح عنه حديث واحد فقط.

وكل ما سواها باطل لا يصح من طريق شعبة عن أبي الزبير عن جابر مع أن جميعها في "الصحيحين" أو أحدهما من غيره هذه الطريق مما يدل دلالة لا

شك فيها أن هذه الطريق ملفقة لا أصل لها، وقد نص على ذلك الأئمة وقد أشار ابن عدي والذهبي إلى وجود أفراد قليلة من ذلك.

وقد تتبعت سائر هذه الأفراد التي أشار إليها ابن عدي في "الكامل" والذهبي في "الميزان" فوقفت على سبعة هي:

١- حديث: شعبة عن أبي الزبير عن جابر: بايعنا رسول الله ﷺ يوم الحديبية على أن لا نفر، ولم نبايعه على الموت

من طريق شعبة عن أبي الزبير عن جابر فهي في "معجم ابن الأعرابي" (١/ ٢١٣):

«نا محمد، نا نصر بن حماد، نا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر قال: بايعنا رسول الله ﷺ يوم الحديبية على أن لا نفر، ولم نبايعه على الموت».

قلت: نصر بن حماد واه ذاهب الحديث جاء في "الكنى والأسماء" - للإمام مسلم (١/ ٢٣٦).

قال: «أبو الحارث نصر بن حماد الوراق عن شعبه ذاهب الحديث».

وفي "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤/ ٣٠٠): «وليس له من حديث شعبة أصل، ونصر بن حماد متروك حدثني عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: نصر بن حماد كذاب».

وقال البخاري "التاريخ الأوسط" (٢/ ٢٩٤): «نصر بن حماد البجلي كان ببغداد أبو الحارث الوراق عن شعبة يتكلمون فيه».

قلت: ووجدت طريقًا أخرى من طريق نعيم بن حماد في "تاريخ نيسابور" و"دمشق" يروى من طريق الأصم الوراق.

ففي "تاريخ دمشق" لابن عساكر (٥٦/ ٢٩٢): وفيه «سمعت الشيخ أبا محمد المزني وحدثنا عن عبد الله بن محمد عن محمد بن عيسى العطار نا **نعيم بن حماد نا شعبة عن أبي الزبير عن جابر** قال بايعنا رسول الله (ﷺ) على أن لا نفر ولم نبايعه على الموت، ثم قال المزني لأبي علي الحافظ ترى هذا الحديث فقال أبو علي في مجلسه من يحدث به عن محمد بن عيسى العطار فتحير».

وفي "تاريخ نيسابور" طبقة شيوخ الحاكم - جمع البيروتي (ص٤٨٦):

«سمعتُ الشيخ أبا محمد المزني، وحدثنا عن عبد الله بن محمد، عن محمد بن عيسى العطّار، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر قال: بايعنا رسول الله ﷺ على أن لا نفر، ولم نبايعه على الموت.

[كـ] ثم قال المزني لأبي علي الحافظ: ترى هذا الحديث؟ فقال أبو علي: في مجلسه من يحدِّث به عن محمد بن عيسى العطّار، فتحيّر أبو محمد المزني، فأشار له إلى أبي العباس الأصم وهو في المجلس، فناوله المزني كتابه فأخذه فقال: حدثنا محمد بن عيسى العطّار، فقرأ الحديث، فقال أبو محمد المزني: لا إله إلا الله! سمعنا هذا الحديث يوم سمعناه من ابن ناجية، وعندنا أن لا نسمعه إلا منه، ثم قال: لولا ما نعرف من صدق أبي العباس وصحة سماعاته».

قلت: هذا التعجب يدل على نكارة الحديث من هذه الطريق، ثم وجدت نصا في نفس الترجمة والسياق أن الأصم الوراق أدخلت عليه أحاديث في كتبه.

وهذا نصه في "تاريخ نيسابور" طبقة شيوخ الحاكم - جمع البيروتي (ص٤٨٧):

«قرأتُ بخط أبي علي الحافظ على ظهر كتابه يحثُّ الأصمَّ على الرجوع عن أحاديث أدخلوها عليه» ثم ذكر حديثين وضرب عليهما.

فلا يبعد أن يكون هذا أدخل عليه في كتبه.

وكذلك الحديث عن نصر بن حماد الكذاب وهو هنا عن نعيم بن حماد.

فأخشى أنه تحرف في النسخ أو أنه أدخل عليه في حديث نعيم وهذا يفسر ما سبق نقله من الإدخال. والصحيح أنها مدخلة في حديث نعيم.

لأمور ثلاثة:

الأول: أن الحفاظ الكبار في سائر الروايات لم يرووه عن شعبه بل دارت أسانيد الحفاظ في كافة دواوين السنة على خمسة هم كما في "المسند المصنف المعلل" (٦/ ٣٢٢): «(سفيان بن عُيينة، وعبد الله بن لَهِيعة، وليث بن سعد، وموسى بن عُقبة، وعبد الملك بن جُريج) عن أبي الزبير».

وعلى هذا فهذه الطريق غلط لا شك فيه.

الثاني: ويدل على ذلك كذلك أن نعيم ابن حماد يدخل عليه في كتبه فمن ذلك ما ذكره ابن الملقن في "البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير" (٣/ ٢١): «وقد كان نعيم بن حماد حدثني بهذا عن ابن المبارك كما حدث به الوليد فقال: عن ثور، عن رجاء، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة، فقلت له: إنما (يقوله) الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: «حدثت عن رجاء» ولا

يذكر المغيرة. فقال: هذا حديثي الذي أسأل عنه. فأخرج إلي كتابه القديم بخط عتيق، فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم «عن المغيرة» فأوقفته عليه، وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للناس بعد وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث» انتهى.

الثالث: أن النسائي بعد ذكر فضل نعيم بن حماد وتقدمه في العلم ذكر ما يفيد كثرة التفرد عن الأئمة فلا يحتج به وهذا نص كلامه في "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (٢٩/ ٤٧٦): «وقال أبو علي النيسابوري الحافظ: سمعت أبا عبد الرحمن النسائي يذكر فضل نعيم بن حماد وتقدمه في العلم والمعرفة والسنن، ثم قيل له في قبول حديث، فقال: قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة فصار في حد من لا يُحتج به».

قلت: وكذلك اتهم بالوضع وإن نفاه الذهبي فمثله لا يوثق براويته هذه عن شعبة.

والخلاصة أن هذه الطريق لا شك أنها منكرة[٤].

---

(٤) "الكامل في ضعفاء الرجال" (٨/ ٢٥١):

«نعيم بن حماد المروزي خزاعي يعرف بالفارض سكن مصر حمل إلى العراق ومات في الحبس.

قال لنا ابن حماد يروى عن ابن المبارك ضعيف قاله أحمد بن شعيب.

قال ابن حماد قال غيره كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات عن العلماء في ثلب أبي حنيفة مزورة كذب.

حدثنا الحسن بن سفيان، حدثني عبد العزيز بن سلام، حدثني أحمد بن ثابت أبو يحيى، قال: سمعت أحمد ويحيى يقولان نعيم بن حماد معروف بالطلب ثم ذمه يحيى فقال إنه يروى عن =

تنبيه: ثبوت الحديث من غير هذه الطريق.

قلت: هذا الحديث ثابت في "صحيح مسلم" (٦/ ٢٥ ط التركية): من طريق أخرى غير طريق شعبة عن أبي الزبير: بل من طريق: الليث، عن أبي الزبير،

= غير الثقات.

سمعت أبا عروبة يقول كان نعيم بن حماد مظلم الأمر.

سمعت زكريا بن يحيى البستي يقول، حدثنا يوسف بن عبد الله الخوارزمي قال سألت أحمد بن حنبل عن نعيم بن حماد فقال لقد كان من الثقات». "المغني في الضعفاء" (٢/ ٧٠٠):

«خ د ت ق/ نعيم بن حماد الخزاعي أحد الأئمة وثقه أحمد بن حنبل وغيره وابن معين في رواية وقال في رواية أخرى يشبه له فيروي مالا أصل لها وقال النسائي ليس بثقة.

وقال الدارقطني كثير الوهم وقال أبو حاتم محله الصدق وقال أبو زرعة الدمشقي وصل أحاديث يوقفها الناس وقال العباس بن مصعب وضع كتبا في الرد على أبي حنيفة وكان من أعلم الناس بالفرائض.

وقال أبو داود عن نعيم نحو عشرين حديثا ليس لها أصل وقال النسائي وذكر فضل نعيم بن حماد وتقدمه في العلم ثم قال كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيره فصار في حد من لا يحتج به وأما الأزدي فقال كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة ﷺ كلها كذب. قلت: ما أظنه يضع» وقال المزي: "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (٢٩/ ٤٧٦):

«وقال أبو أحمد بن عدي: قال لنا ابن حماد، يعني أبا بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي: نعيم بن حماد يروي عن ابن المبارك ضعيف، قاله أحمد بن شعيب. قال ابن حماد: وقال غيره: كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات عن العلماء في ثلب أبي حنيفة كذب.

قال ابن عدي، وابن حماد: متهم فيما يقوله لصلابته في أهل الرأي.

وقال أيضا في حديث نعيم عن عيسى بن يونس، عن حريز بن عثمان، قال لنا ابن حماد: وضعه نعيم بن حماد»

عن جابر قال: «كنا يوم الحديبية ألفا وأربعمائة، فبايعناه وعمر آخذ بيده تحت الشجرة، وهي سمرة، وقال: بايعناه على أن لا نفر، ولم نبايعه على الموت.

٢ - حديث: شعبة عن أبي الزبير عن جابر «اللهم اغفر للمحلقين» قيل: يا رسول الله، والمقصرين قال: «اللهم اغفر للمحلقين» قال في الثالثة: «والمقصرين».

هذا الحديث في "معجم ابن الأعرابي" (١/ ٢٤٣): نا محمد بن يونس، نا محمد بن الحارث، نا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «اللهم اغفر للمحلقين» قيل: يا رسول الله، والمقصرين قال: «اللهم اغفر للمحلقين»، قال في الثالثة: «والمقصرين».

جاء في "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" للخليلي (٢/ ٤٩٦): حدثنا الحسن بن عبد الرزاق، وجماعة قالوا: حدثنا علي بن إبراهيم القطان، حدثنا محمد بن يونس، حدثنا محمد بن الحارث العتكي، حدثنا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «اللهم اغفر للمحلقين» قيل: يا رسول الله والمقصرين؟ فأعاد فقال: «اللهم اغفر للمحلقين» فقيل: يا رسول الله والمقصرين؟ يقول: ذلك ثلاثا، ثم قال: في الرابعة: «والمقصرين».

هذا انفرد به هذا الشيخ عن شعبة وليس هو بالمشهور من أصحابه. انتهى كلامه.

قال الدارقطني كما في "أطراف الغرائب والأفراد" (٢/ ٤١١): «حديث: اللهم اغفر للمحلقين.. الحديث. تفرد به محمد بن الحارث بن وقدان العتكي عن شعبة عنه».

وقد تتابعت كلمة الحفاظ على هذا التفرد من محمد بن الحارث:

ففي "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤/ ٤٧): «محمد بن الحارث بن وقدان العتكي عن شعبة بن الحجاج، ولا يتابع عليه.

حدثناه أحمد بن محمد بن عاصم، حدثنا إبراهيم بن المستمر، حدثنا محمد بن الحارث بن وقدان العتكي قال: حدثنا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم اغفر للمحلقين»، قالوا يا رسول الله والمقصرين، قال: «اللهم اغفر للمحلقين»، قالوا: يا رسول الله والمقصرين، قال: «والمقصرين». هذا يروى بغير هذا الإسناد من غير هذا بأسانيد جياد».

وجاء عن ابن منده كما نقله الذهبي في "ذيل ديوان الضعفاء" (ص٥٩): «قال ابن منده: حدث عن شعبة بغرائب».

وقال الذهبي في "المغني في الضعفاء" (٢/ ٥٦٤): "محمد بن الحارث بن وقدان عن شعبة ذو غرائب ليس بحجة وقال أبو حاتم مجهول".

وقال الحافظ في "لسان الميزان" (٥/ ١١٠): «محمد بن الحارث بن وقدان العتكي عن شعبة وعنه إبراهيم بن المستمر قال العقيلي لا يتابع على إسناد حديثه وقال أبو حاتم مجهول انتهى وحديثه عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر في الدعاء للمحلقين والمحفوظ عن شعبة بغير هذا السند».

قلت: فدل أن هذه الطريق خطأ غير محفوظة، ونلاحظ هنا أن الغرائب والتفرد في كلام الحفاظ المتقدمين يدل على الخطأ والوهم وكذلك نصهم أن هذه الطريق غير محفوظة، أو إن أنكروا الطريق.

فهذا كله دليل بطلانها، ويتبين بهذا الفرق بين إطلاق المتقدمين واصطلاح المتأخرين.

تنبيه: ثبوت الحديث من غير هذه الطريق

لكن الحديث ثابت في "الصحيحين" وغيرهما من غير هذه الطريق. قال البخاري في "صحيحه" (٢/ ١٧٤ ط السلطانية):

حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم ارحم المحلقين، قالوا: والمقصرين يا رسول الله، قال: اللهم ارحم المحلقين، قالوا: والمقصرين يا رسول الله، قال: والمقصرين» وقال الليث: حدثني نافع: رحم الله المحلقين، مرة أو مرتين. قال: وقال عبيد الله: حدثني نافع: وقال في الرابعة: والمقصرين.

وقال أيضا (٢/ ١٧٤ ط السلطانية): حدثنا عياش بن الوليد: حدثنا محمد بن فضيل: حدثنا عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم اغفر للمحلقين، قالوا: وللمقصرين، قال: اللهم اغفر للمحلقين، قالوا: وللمقصرين، قالها ثلاثا، قال: وللمقصرين» وهما في "صحيح مسلم" (٢/ ٩٤٥ ت عبد الباقي).

٣- حديث شعبة عن أبي الزبير عن جابر: دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه عمامة سوداء

أخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" (٢/ ٥٢٢):من طريق أحمد بن طاهر بن حرملة عن جده حرملة عن «عبد الرحمن بن زياد الرصاصي، نا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر».

قلت: بين الحفاظ أن أحمد بن طاهر كذاب وأن هذه الحديث عن شعبة باطل.

جاء في "المجروحين" لابن حبان ت زايد (١/ ١٥١): «أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى المصري يروي عن جده حرملة بن يحيى المقلوبات.

روى عن جده حرملة عن عبد الرحمن بن زياد الرصاصي عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ أنه دخل مكة وعليه عمامة سوداء وهذا من حديث شعبة باطل.

إنما هو من حديث عمار الدهني عن أبي الزبير.

ولم يسمع شعبة من أبي الزبير إلا حديثا واحدا أن النبي ﷺ صلى على النجاشي أخبرنا أبو يعلى وجماعة ثنا عبد الله بن معاذ ثنا أبي عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ صلى على النجاشي. انتهى كلامه.

وجاء في "تذكرة الحفاظ" لابن القيسراني = "أطراف أحاديث كتاب المجروحين" لابن حبان (ص١٠٠): «أن النبي ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء».

رواه أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى المصري، عن جده، عن عبد الرحمن بن زياد الرصاصي، عن شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر.

وهذا من حديث شعبة باطل، وأحمد بن طاهر كذاب، وشعبة لم يحدث عن أبي الزبير إلا بحديث واحد، وهو أن النبي ﷺ صلى على النجاشي. انتهى كلامه.

وجاء هذا كذلك عن ابن عدي وغيره[٥].

---

(٥) في "ذخيرة الحفاظ" (٢/ ٧٢٨) لابن القيسراني في اختصار الكامل «حديث: أن النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة، وعليه عمامة سوداء. رواه شعبة: عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر. هكذا حدث به حرملة: عن عبد الرحمن بن زياد الرصاصي، عن شعبة، عن حماد. ورواه دحيم - وهو أثبت من حرملة -: عن الرصاصي، عن حماد، لم يذكر بينهما " شعبة".

ورواه عن حماد بن سلمة: الثقات، وهو معروف به. وقال في موضع آخر: وقد روي عن معاوية بن عمار الدهني، عن أبي الزبير مثله. ورواه شريك: عن عمار، عن أبى الزبير، عن جابر.

قال: وهذا يرويه حماد بن سلمة: عن أبي الزبير. ورواه معاوية بن عمار، وأبوه: عن أبي الزبير. وروي عن شعبة، عن أبي الزبير، وليس بالمحفوظ.

وقال في موضع اخر: رواه قيس بن الربيع: عن عمار الدهني، عن أبي الزبير، عن جابر. وزاد فيه: "والغبار على لحيته". وهذه الزيادة مما تفرد بها قيس.

وقال في موضع رابع: ورواه أحمد بن طاهر بن حرملة: (عن جده حرملة) ، عن عبد الرحمن بن زياد الرصاصي، عن شعبة، عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير. وهذا رواه حرملة، ودحيم: عن الرصاصي، عن حماد بن سلمة، وليس فيه ذكر "شعبة" وهو الصواب، وأحمد هذا كذاب».

وبين الطبراني هذا التفرد بعد أن أخرج الحديث في "المعجم الصغير" (١/ ٤٦): حدثنا أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى التجيبي المصري، حدثنا جدي حرملة بن يحيى، حدثنا عبد الرحمن بن زياد الرصاصي، حدثنا شعبة، عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر ﵁ أن النبي ﷺ «دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه عمامة سوداء» لم يروه عن شعبة إلا عبد الرحمن بن زياد تفرد به حرملة. انتهى كلامه.

قلت: والطبراني حين يذكر التفرد ينبه على العلة وخطأ الرواية.

وفي "المعجم الأوسط" للطبراني (٢/ ٢٤٤): حدثنا أحمد بن طاهر بن حرملة المصري قال: حدثني جدي حرملة بن يحيى قال: نا عبد الرحمن بن زياد الرصاصي قال: نا شعبة، عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر، «أن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه عمامة سوداء».

لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا الرصاصي، تفرد به: حرملة بن يحيى. انتهى كلامه.

وقال ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٣/ ٤٠٦):

«أحمد بن طاهر بن حرملة في آخره قال شعبة، حدثني أبو الزبير عن جابر مثله فباطل والإسناد الأول قد روى عن الرصاصي دحيم ولم يذكر فيه شعبة. انتهى.

وقال وفي (١/ ٣٢٣): «وحدث أحمد هذا عن جده حرملة عن الشافعي بحكايات بواطيل يطول ذكرها، وروى أحاديث مناكير.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن شجاع، حدثنا أحمد بن طاهر بن حرملة، حدثني جدي حرملة، حدثنا عبد الرحمن بن زياد الرصاصي، قال: حدثنا شعبة، عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير عن جابر؛ أن النبي ﷺ دخل عام الفتح وعليه عمامة سوداء، قال شعبة: وحدثني أبو الزبير عن جابر، مثله».

وقال في: (١/ ٣٢٤): «قال الشيخ: وهذا الحديث بالإسناد الأول فيه: حدثناه محمد بن أحمد بن عثمان، عن حرملة، ورواه دحيم عن الرصاصي عن حماد، وليس فيه شعبة، وهو الصواب.

وأما الإسناد الثاني: قال شعبة: وحدثني أبو الزبير، وهو باطل، لم يأت به غير أحمد هذا، وهو كذوب».

وهكذا صرح الضياء في "المنتقى من مسموعات مرو" للضياء المقدسي (ص١٠٠): «وحدثنا محمد بن أحمد، ثنا حرملة بن عبد الرحمن بن زياد الرصاصي، ثنا شعبة، عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر (أن النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء).

قال: وهذا الحديث لم يزدنا فيه شعبة غير ابن عثمان هذا، عن حرملة، عن الرصاصي، عن شعبة، عن حماد. ورواه أحمد بن طاهر بن حرملة، عن جده حرملة، كما قال لنا ابن عثمان، وقال في آخره: قال شعبة، وحدثني أبو الزبير عن جابر مثله، وقد أبطل في قوله قال، والصحيح في هذا ما رواه دحيم، عن الرصاصي، عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، وليس بينهما شعبة».

قلت: تبين من كلام الحفاظ أن شعبة في سند فيه أبو الزبير يعتبر خطأ غير محفوظ سواء أدخل بينهما رجل أم كان مباشرة(٦).

---

(٦) ومن صور الإدخال ما جاء في "الأقران" لأبي الشيخ (ص١٠٥):
«شعبة عن إسماعيل ابن علية - حدثنا صالح البغدادي حدثنا أحمد بن بشار بن عمر حدثنا نصر بن حماد حدثنا شعبة عن إسماعيل ابن علية عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ نهى عن كل ذي مخلب من الطير وكل ذي ناب من السباع».
وفي (ص١١٨): «شعبة عن حماد بن سلمة إن كان محفوظًا.
٤٤١- حدثني محمد بن عبد الرحمن حدثنا أحمد بن طاهر بن حرملة حدثنا أحمد بن حرملة حدثنا عبد الرحمن بن زياد الرصافي حدثنا شعبة حدثنا حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه عمامة سوداء».
ومنه ما جاء في "تاريخ جرجان" (ص٧٦):
«حدثنا الإمام أبو بكر الإسماعيلي حدثنا أبو بكر بن محمد بن الحسن بن أبي حمزة البلخي المعروف بالذهبي كان مشتهرا بالشرب قيل لي إنه أحمد قال حدثني مسلم بن عبد الرحمن أبو صالح البلخي مستملي عمر بن هارون حدثنا علي بن محمد المنجوراني بلخي حدثنا شعبة عن أبي مريم عن أبي الزبير عن جابر قال: أمر رسول الله ﷺ بإيكاء السقاء وإجافة الأبواب وتغطية الإناء وإطفاء السرج بالليل».
قلت: "ميزان الاعتدال" (٢/ ٦٤٠):
«عبد الغفار بن القاسم، أبو مريم الأنصاري، رافضي.
ليس بثقة. قال علي بن المديني: كان يضع الحديث، ويقال: كان من رءوس الشيعة...
وقد أخذ عنه شعبة، ولما تبين له أنه ليس بثقة تركه».
"الجامع لعلوم الإمام أحمد" - الرجال (١٨/ ٩٧): «قال محمد بن عوف الحمصي: ذكر لأحمد بن حنبل أبو مريم، فقال: ليس بثقة، كان يحدث ببلايا في عثمان ﵁، وعامة حديثه بواطيل».
"الرواة عن مالك" للرشيد العطار (ص٣١٥):
«علي بن محمد المنجوراني البلخي. =

تنبيه: الحديث ثابت من غير هذه الطريق.

قال الإمام مسلم في "الصحيح" (٢/ ٩٩٠ ت عبد الباقي):

«حدثنا يحيى بن يحيى التميمي وقتيبة بن سعيد الثقفي. (قال يحيى: أخبرنا. وقال قتيبة: حدثنا معاوية بن عمار الدهني) عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله الأنصاري؛ أن رسول الله ﷺ دخل مكة (وقال قتيبة: دخل يوم فتح مكة) وعليه عمامة سوداء بغير إحرام. وفي رواية قتيبة قال: حدثنا أبو الزبير عن جابر. وفي (٢/ ٩٩٠ ت عبد الباقي): وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة والحسن الحلواني. قالا: حدثنا أبو أسامة عن مساور الوراق. قال: حدثني (وفي رواية الحلواني قال: سمعت جعفر بن عمرو بن حريث) عن أبيه، قال:

كأني أنظر إلى رسول الله ﷺ، على المنبر. وعليه عمامة سوداء. قد أرخى طرفيها بين كتفيه. ولم يقل أبو بكر: على المنبر».

= قال الخليلي: ثقةٌ يخالف في بعض أحاديثه.
سمع مالكًا وشعبة وغيرهما.
وذكر له السيوطي حديثًا عن مالك».
والحديث ثابت في "الصحاح" أخرجه البخاري (٤/ ١٢٩ ط السلطانية) من غير هذه الطريق:
عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما رفعه قال «خمروا الآنية وأوكوا الأسقية وأجيفوا الأبواب واكفتوا صبيانكم عند العشاء فإن للجن انتشارا وخطفة وأطفئوا المصابيح عند الرقاد فإن الفويسقة ربما اجترت الفتيلة فأحرقت أهل البيت» قال ابن جريج وحبيب عن عطاء فإن الشيطان».

٤- حديث شعبة عن أبي الزبير عن جابر: في إسلام العبد بدون إذن سيده

قلت: ورد من طريق شعبة عن أبي الزبير عن جابر بهذا الحديث وهذه الطريق وهم:

أخرجها الحافظ بن المظفر في حديث شعبة بن الحجاج (ص٧٨): «حدثنا أبو علي أحمد بن علي بن شعيب بمصر قال ثنا أحمد بن عبد الرحيم أبو العباس البغدادي قال ثنا عاصم بن علي قال:

ثنا شعبة عن أبي الزبير عن جابر:

قال جاء عبد فبايع النبي ﷺ على الهجرة ولم يشعر أنه عبد فجاء سيده يريده فقال النبي ﷺ بعنيه فاشتراه بعبدين أسودين ثم لم يبايع أحدا حتى يسأله أعبد هو».

وقد بين ابن عدي أنه من حديث شعبة منكر.

جاء في "ذخيرة الحفاظ" (من "الكامل" لابن عدي) (٢/ ١٢١٤) لابن القيسراني:

«حديث: جاء عبد، فبايع النبي ﷺ على الهجرة، ولم يشعر أنه عبد، فجاء سيده يريده، فقال النبي ﷺ: بعنيه، فاشتراه بعبدين أسودين، ثم لم يبايع أحدا بعد، حتى يسأله: أعبد هو؟.

رواه عاصم بن علي: عن شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر أنه قال.

وهذا عن شعبة لا أعرفه إلا من رواية عاصم هذا.

وهذا الحديث يروي عن أبي الزبير: ابن لهيعة، والليث بن سعد، وهو من حديث شعبة منكر. وعاصم لا شيء في الحديث».

ونبه على نكارته وغرابته الأصفهاني في "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" - ط السعادة (٧/ ١٦١) فقال:

«حدثنا محمد بن المظفر، ثنا أحمد بن علي بن شعيب، ثنا أحمد بن عبد الرحيم البغدادي، ثنا عاصم بن علي، ثنا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: " جاء عبد فبايع النبي ﷺ على الهجرة ولم يشعر أنه عبد، فجاء سيده يريده، فقال النبي ﷺ: «بعنيه» فاشتراه بعبدين أسودين قال: ولم يبايع أحدًا حتى يسأله: أعبد هو؟

غريب من حديث شعبة، لم نكتبه إلا من حديث عاصم بن علي». انتهى كلامه.

وكذلك قال الخطيب في "تاريخ بغداد" ت بشار (٥/ ٤٤٣):

«حدثنا أحمد بن عبد الرحيم أبو العباس البغدادي، قال: حدثنا عاصم بن علي، قال: حدثنا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر، قال:

جاء عبد فبايع النبي ﷺ على الهجرة ولم يشعر أنه عبد، فجاء سيده يريده، فقال النبي ﷺ: «**بعنيه**» فاشتراه بعبدين أسودين، ثم لم يبايع أحدا حتى يسأله أعبد هو؟

كذا رواه هذا الشيخ، عن عاصم، عن شعبة، ووهم فيه.

وصوابه عن عاصم، عن ليث بن سعد، عن أبي الزبير».

ونقل المزي عن بن عدي قوله "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (١٣/ ٥١٦):

«قال في حديثه عن شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر: جاء عبد فبايع النبي ﷺ على الهجرة، ولم يشعر أنه عبد ... الحديث.

وهذا عن شعبة، من رواية عاصم عنه أعرفه، وهذا الحديث يرويه عن أبي الزبير، ابن لهيعة، والليث بن سعد، فأما من حديث شعبة عن أبي الزبير، فهو منكر. وعاصم بن علي، لا أعلم له شيئا منكرا، إلا هذه الأحاديث التي ذكرتها، ولم أر بحديثه بأسا، وقد ضعفه ابن معين، وضعف أباه وأخاه، وصدقه أحمد بن حنبل».

ونقله الحافظ في "تهذيب التهذيب" (٥/ ٥١): «قال في حديثه عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر جاء عبد فبايع النبي ﷺ على الهجرة الحديث.

وهذا يرويه بن لهيعة والليث عن أبي الزبير.

فأما من حديث شعبة عن أبي الزبير فهو منكر.

قال: وعاصم بن علي لا أعلم له شيئا منكرا إلا هذه الأحاديث التي ذكرتها».

فهؤلاء ابن عدي والأصفهاني والخطيب والمزي وابن حجر بينوا نكارتها وخطأها وأنها ليست محفوظة..

وفيه إطلاق الحفاظ على الطريق غير المحفوظة أنها منكرة، وهذا ينظم لقولهم وهم، انفرد به، غرائب، منكر، غير محفوظ. لا يتابع عليه وغير ذلك.

تنبيه: ثبوت الحديث من غير هذه الطريق.

هذا الحديث في مسلم وغيره من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر: قال الإمام مسلم في "صحيحه": (٥/ ٥٥ ط التركية): حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، وابن رمح، قالا: أخبرنا الليث. (ح) وحدثنيه قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، عن أبي الزبير، عن جابر قال:

«جاء عبد فبايع النبي ﷺ على الهجرة ولم يشعر أنه عبد، فجاء سيده يريده، فقال له النبي ﷺ: بعنيه. فاشتراه بعبدين أسودين.

ثم لم يبايع أحدًا بعد حتى يسأله: أعبد هو؟».

٥- حديث شعبة عن أبي الزبير عن جابر: في النهي عن اشتمال الصماء

رواية شعبة عن أبي الزبير عن جابر لهذا الحديث خطأ غير محفوظة.

قال الخليلي في "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" (٢/ ٤٩٥): «حدثنا أبو علي عبد الملك بن محمد بن مهدي، حدثنا عبد الله بن إسحاق، حدثنا موسى بن الحسن الثقفي، حدثنا حفص بن عمر الحوضي، حدثنا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر: أن النبي ﷺ: «نهى عن اشتمال الصماء في الصلاة وأن يحتبي الرجل بثوبه ليس بينه وبين السماء شيء».

شعبة لا يروي عن أبي الزبير شيئا وهذا خطأ من موسى بن الحسن هذا.

سألت عنه عبد الله بن محمد القاضي فقال: حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا موسى بن الحسن، حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة، به ثم قال إسماعيل الصفار: حدثنا به موسى كذا ثم رجع إلينا في المجلس الثاني معه كتابه

فقال: أخطأت إنما حدثنا حفص بن عمر، عن هشام الدستوائي، عن أبي الزبير عن جابر».

وبين ذلك الدارقطني في "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (١٣/ ٣٤٤): حين «سئل عن حديث أبي الزبير، عن جابر؛ أن النبي ﷺ قال: لا ترتد بثوب واحد، ولا تشتمل به الصماء.

فقال: يرويه أبو عمر الحوضي، واختلف عنه.

فرواه موسى بن الحسن الصقلي، عن أبي عمر، عن شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر.

ووهم في قوله: عن شعبة، وإنما رواه أبو عمر الحوضي، عن هشام، عن أبي الزبير، عن جابر.

قيل للشيخ أبي الحسن: سمعت حديث موسى بن الحسن، عن إسماعيل الصفار عنه؟ فقال: نعم، وابن محمود الواسطي».

تنبيه: ثبوت الحديث من غير هذه الطريق.

قلت: النهي عن اشتمال الصماء ثابت من حديث أبي سعيد عند البخاري في "الصحيح" (٥/ ٢١٩١ ت البغا).

ومن حديث الليث عن أبي الزبير عن جابر في "صحيح مسلم" (٦/ ١٥٤ ط التركية): أن رسول الله ﷺ «نهى عن اشتمال الصماء والاحتباء في ثوب واحد، وأن يرفع الرجل إحدى رجليه على الأخرى وهو مستلق على ظهره».

٦- حديث شعبة عن أبي الزبير عن جابر: جمع النبي ﷺ بين الظهر والعصر

طريق شعبة عن أبي الزبير عن جابر لهذا الحديث خطأ أعلها الحفاظ.

جاء في "العلل" لابن أبي حاتم (٢/ ٢٠٥ ت الحميد): «وسمعت أبي وقيل له: حديث محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي (ص)؛ في الجمع بين الصلاتين؟

فقال: حدثنا الربيع بن يحيى، عن الثوري، غير أنه باطل عندي، هذا خطأ، لم أدخله في التصنيف، أراد: أبا الزبير، عن جابر، أو: أبا الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ؛ والخطأ من الربيع».

فبين أن أبا الزبير عن جابر أو أبا الزبير عن سعيد عن ابن عباس خطأ في الجمع بين الظهر والعصر.

وقال الحافظ ابن المظفر في كتابه "حديث شعبة بن الحجاج" (ص٧٨):

«حدثنا أبو عيسى حسين بن محمد بن أحمد الواسطي بالبصرة قال ثنا إبراهيم بن عبد الرحمن أبو سعيد البصري قال ثنا عثمان بن عبد الرحمن قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال شعبة عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي عليه السلام جمع بين الصلاتين في السفر».

قلت: فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، وقد بين ابن عدي أن الأفريقي لا يتابع على عامة حديثه فقال «وأروى الناس عنه عبد الله بن يزيد المقري، وعامة حديثه وما يرويه لا يتابع عليه».

ومن خلال كلام ابن عدي وكلام أبي زرعة يتبين أن هذه الرواية خطأ.[7]

ووجدت له طريقا أخرى فيها الحسن بن علي بن محمد الدمشقي وهو متهم فيدل أن الخلل من قبله، وأنه وضعها.

أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٢/ ٣١): وفيه «قلت له أخبركم أبو بكر أحمد بن منصور بن خلف المعري النيسابوري قراءة عليه وأنت تسمع أنا أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الدمشقي نا أبو عبد الله محمد بن عبد الملك الدينوري نا محمد بن إبراهيم أبو عبد الله العبدي حدثنا إسحاق بن إبراهيم بمصر حدثنا مسلم بن إبراهيم:

عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي (ﷺ) جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا علة ولا مطر.» انتهى.

قلت: علته الحسن بن علي الدمشقي متهم ولا تشبه أحاديثه حديث أهل الصدق.

قال الذهبي في "تاريخ الإسلام" - ت بشار (٨/ ٦٣١):

«الحسن بن علي بن محمد الدمشقي، نزيل نيسابور. حدث في هذه السنة عن إبراهيم بن علي الهجيمي، والفضل بن الفضل الكندي، وجماعة. وعنه أبو عثمان الصابوني، وأحمد بن منصور المغربي. روى أحاديث لا تشبه أحاديث أهل الصدق».

(٧) " مختصر الكامل في الضعفاء " (ص٤٨٨).

وفي "الزيادات على الموضوعات" (٢/ ٧٣٣) للسيوطي: «قال ابن عساكر: الحسن بن علي الدمشقي حدّث بأحاديث لا تشبه حديث أهل الصدق.

وقال في "الميزان": حدّث بنيسابور واتُّهم. وقال في "اللسان": رجال هذا الإسناد ثقات غيره».

تنبيه: ثبوت الحديث من غير هذه الطريق.

حديث الجمع بين الصلاتين في "الصحيحين" قال البخاري (١/ ٣٩٤ ت البغا):

«حدثنا علي بن عبد الله قال: حدثنا سفيان، عن عمرو قال: سمعت أبا الشعثاء جابرا قال: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال:

«صليت مع رسول الله ﷺ: ثمانيًا جميعًا. وسبعًا جميعًا».

قلت: يا أبا الشعثاء، أظنه أخر الظهر وعجل العصر، وعجل العشاء وأخر المغرب؟ قال: وأنا أظنه» وهو في "صحيح مسلم" (١/ ٤٩١ ت عبد الباقي).

٧- حديث شعبة عن أبي الزبير عن جابر: «من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار».

هذه الطريق باطلة فيها الكديمي: قال الإمام الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٧٨): «وبه إلى الأسفراييني أنا محمد بن عبد الرحمن الهمذاني نا محمد بن يونس نا بدل بن المحبر نا شعبة عن أبي الزبير عن جابر -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم:

«من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار».

هذا حديث منكر عجيب ما أتى به سوى الكديمي وليس بعمدة».

تنبيه: هذه طريق مكذوبة على شعبة مع أن الحديث ثابت متواتر.

الوجه الخامس: النص في تحفة الأشرف على الحديث الفـرد عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر.

رجعت إلى "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" (٢/٣٠٨): للمزي في حديث: شعبة عن أبي الزبير عن جابر؛ فلم أجد له إلا هذا الحديث الفرد الصحيح في سنن النسائي فقط.

قال المزي: «شعبة بن الحجَّاج بن الورد العتكيُّ، عن أبي الزبير، عن جابر.

٢٧٧٤ -[خت] س حديث: كنتُ في الصفِّ الثاني يوم صلَّى النبيُّ ﷺ على النجاشيِّ. (خ في الجنائز ٥٤ تعليقًا: قال أبو الزبير، عن جابر - ح٣٠٠٣).

س في الجنائز (٧٢: ٥) عن عمرو بن عليَ، عن أبي داود الطيالسيِّ، عنه به»[٨].

(٨) "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" (٢/ ٣٥٥):
«٣٠٠٣ -[خت] حديث الصلاة على النجاشي. فيها [م س] أيضًا (لا، بل في ترجمة شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر - ح٢٧٧٤ - كما قال الحافظ)».

وهذا هو الحديث الوحيد الذي رواه شعبة عن أبي الزبير عن جابر وهو صحيح ولا حديث غيره.

وقد أخرجه مع من تقدم ابن حبان في "التقاسيم والأنواع" (٧/ ٢٤٣): «ذكر جواز الصلاة للمرء على الميت الغائب في بلدة أخرى.

٦٤٠٩ - أخبرنا حاجب بن أركين، قال: حدثنا عمرو بن علي الفلاس، قال: حدثنا أبو داود، قال: سمعت شعبة يقول: الساعة يخرج، حدثنا أبو الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ صلى على النجاشي. [٣٠٩٦]».

وفيه كذلك (٧/ ٢٤٣): «ذكر جواز صلاة المرء جماعة على الميت إذا مات في بلدة أخرى.

٦٤١٠ - أخبرنا عمران بن موسى بن مجاشع، قال: حدثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ، قال: حدثنا أبي، عن شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: صلى النبي ﷺ على النجاشي لما بلغه وفاته، وكنت في الصف الثاني. [٣٠٩٧]».

تنبيه: زيادة (وكبر أربعا) ليست محفوظة في هذا الحديث الذي رواه شعبة عن أبي الزبير عن جابر(٩).

(٩) جاء في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٧/ ٢٨٨): «عليه أربعًا، قال الشيخ: زادنا عبد الله بن العباس في هذا الحديث عن عمرو بن علي فكبر عليه أربعا.
وهذا ليس بمحفوظ وقد ذكرته عن غيره وليس فيه كبر أربعا وقد قال كبر أربعا عن عمرو بن علي غير عبد الله بن العباس.
حدثناه بن قتيبة، حدثنا محمد بن أبي السري العسقلاني، حدثنا معاذ بن معاذ عن شعبة، عن أبي الزبير عن جابر صلى رسول الله ﷺ عليه وسلم على النجاشي فكبر أربعًا. =

وهي ثابتة من غير هذه الطريق في "الصحيحين" وغيرهما عن سعيد بن ميناء، عن جابر بن عبد الله؛

«أن النبي ﷺ صلى على أصحمة النجاشي، فكبر عليه أربعا».

الوجه السادس: الحافظ بن حجر يذكر في كتاب ‹إتحاف المهرة› في مسند شعبة عن أبي الزبير عن جابر حديثا واحدا فقط.

ثم رجعت إلى "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" لابن حجر، وهو كتاب جامع لأطراف أحدى عشر التي التزم أصحابها الصحة غير ما في "تحفة المزي": كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة والدارمي وابن الجارود، وأبي عوانة.

فهذه ستة كتب التزم أصحابها الصحة، ثم أضاف إليها كتب الحديث التي للأئمة الأربعة.

وهي: مسند الشافعي، موطأ مالك، مسند أحمد، شرح الطحاوي لأنه ليس لأبي حنيفة مسند، ثم زاد سنن الدارقطني، تعويضا عما فات من ابن خزيمة.

فكانت إحدى عشر كتابًا.

= قال الشيخ: وهذا أيضا عن معاذ بن معاذ عن شعبة كبر أربعا ليس بمحفوظ، وابن أبي السري العسقلاني كثير الغلط.

حدثنا يحيى الحنائي، حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي عن شعبة، عن أبي الزبير عن جابر صلى رسول الله ﷺ على النجاشي فكنت في الصف الثاني».

ثم تكلم بكلام علمي جامع مانع مفيد خاصة في بحثنا هذا فقال: «وهذه المصنفات قل أن يشذ عنها شيء من الأحاديث الصحيحة، لا سيما في الأحكام إذا ضم إليها أطراف المزي»[(١٠)].

وتبين لي بعد تفتيشي في هذا السفر الحديثي الكبير، أنه لا يوجد عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر سوى الحديث الصحيح في صلاة النجاشي.

قال الحافظ: في "إتحاف المهرة" (٣/ ٤١٤): «شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر.

حديث (حب): صلى النبي ﷺ على النجاشي لما بلغه وفاته، وكنت في الصف الثاني.

(حب) في الثامن من الخامس: أنا عمران بن موسى بن مجاشع، ثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ، ثنا أبي، عنه، بهذا. وعن حاجب بن أركين، ثنا عمرو بن علي، ثنا أبو داود، سمعت شعبة ببعضه».

الوجه السابع: كتب الزوائد تؤكد أنه ليس لشعبة عن أبي الزبير عن جابر سوى حديث واحد صحيح.

رجعت إلى "إتحاف الخيرة المهرة" للبوصيري، وهي متخصصة في الزوائد على الكتب الستة من المسانيد العشرة قال البوصيري: "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" (١/ ٥٦):

(١٠) "إتحاف المهرة" لابن حجر (١/ ١٦٠).

«فقد استخرت الله الكريم الوهاب في إفراد زوائد مسانيد الأئمة الحفاظ الأعلام الأجلاء الأيقاظ: أبي داود الطيالسي، ومُسَدَّد، والحميدي، وابن أبي عمر، وإسحاق بن راهويه، وَأَبِي بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي الكبير على الكتب الستة: صحيحي البخاري ومسلم، وأبي داوود، والترمذي، والنسائي الصغرى، وابن ماجة - ﵃ أجمعين».

وهذا الحديث الفرد الصحيح عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر في الصلاة على النجاشي غير موجود في جميع الزوائد، لأن شرطه ألا يذكر فيها ما كان في الكتب الستة.

ثم رجعت كذلك لـ"المطالب العالية" لابن حجر وهو كتاب جامع لزوائد المسانيد الثمانية على الستة ومسند أحمد، وزاد كذلك مسند إسحاق وما فات شيخه الهيثمي من مسند أبي يعلى. فصارت عشرة[(١١)]

ولا يوجد في جميع هذه المصادر عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر أي حديث.

بل بحثت في سائر كتب الزوائد خاصة المتقدمة والمعاصرة التي وقفت عليه فلم أجد حديثا واحدا عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر.

سوى حديث واحد باطل في زوائد الأجزاء نبهت عليه من خلال كلام الحفاظ أنه من الأباطيل السبعة عن شعبة.

(١١) "المطالب العالية" محققا (٢/ ٢١).

وهي:

- "مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد" لابن حجر.

وكتب الهيثمي في الزوائد وهي:

- "مسند الحارث" = "بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث".

- "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد".

- "غاية المقصد فى زوائد المسند".

- "كشف الأستار عن زوائد البزار".

- "المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي".

- "موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان".

- "صحيح الكتب التسعة وزوائده" معاصر.

وهو كتاب جامع لسائر كتب السنة مما صححه المتقدمون والمتأخرون والمعاصرون. وهو كتاب جمع فأوعي.

- "زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة" للأحدب معاصر في عشرة مجلدات وهو كتاب حافل كبير جمع فيه أكثر من ألفي حديث زائد على الكتب الستة ودرسها دراسة حديثية هامة.

- "الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء" - "زوائد الأمالي والفوائد والمعاجم والمشيخات على الكتب الستة والموطأ ومسند الإمام أحمد"، لنبيل

سعد الدين سَليم جَرَّار معاصر. وقد جمع فأوعى حيث أورد زوائد ٣٤٦ كتابا. وقد رجعت فيه لزوائد حديث جابر.

والخلاصة لا يوجد في هذه المصادر شيء عن جابر سوى حديث باطل عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر أورده ابن الأعرابي وقد ذكرته ودرسته ضمن الأحاديث السبعة الباطلة عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر.

وعليه خلت زوائد هذه الكتب العشرة عن الحديث، لأنه من أحاديث النسائي كما سبق.

الوجه الثامن: المصنفات في حديث شعبة

رجعت إلى مصنف الحافظ الثقة محمد بن المظفر البزاز شيخ الدارقطني الذي جعله في حديث شعبة[١٢]. وتتبعت ما فيه فوجدت حديثا واحدا عن شعبة

(١٢) الكتاب: "حديث شعبة بن الحجاج"، مؤلفه الحافظ محدث العراق الثقة محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، أبو الحسين البزاز البغدادي (ت ٣٧٩هـ)، المحقق: صالح عثمان اللحام، الناشر: الدار العثمانية - الأردن/ عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، وهذه الطبعة هي التي اعتمدتها لجنة ديوان السنة بإشراف د عدنان العرعور: ديوان السنة - قسم الطهارة (مقدمة/ ١٣٨ بترقيم الشاملة آليا).
وجاء في ترجمته في "تاريخ بغداد" ت بشار (٤/ ٤٢٦):
«كان محمد بن المظفر ثقة أمينا مأمونا حسن الحفظ، وانتهى إليه الحديث وحفظه وعلمه، وكان قديما ينتقي على الشيوخ، وكان مقدما عندهم حدثني محمد بن عمر الداودي، قال: توفي محمد بن المظفر في جمادى الأولى سنة تسع وسبعين وثلاث مائة حدثني أبو القاسم الأزهري وأحمد بن محمد العتيقي، قالا: توفي محمد بن المظفر يوم الجمعة، وقال الأزهري: في آخر نهار يوم الجمعة؛ قالا جميعا ودفن يوم السبت لثلاث، وقال الأزهري: لأربع خلون من جمادى الأولى سنة تسع وسبعين وثلاث مائة. =

= قال العتيقي وكان ثقة مأمونا حسن الحفظ» قال ابن الجوزي "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" (١٤/ ٣٤٣):

«ولد في محرم سنة ست وثمانين ومائتين، وأول سماعه للحديث في محرم سنة ثلاثمائة، سافر الكثير، سمع بحران ودمشق [ومصر] وبغداد، وروى عن ابن جرير، والبغوي وخلق كثير، وروى عنه الدارقطنيّ، وابن شاهين، والخلال، والأزهري.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بن علي قال: حدثني أبو بكر البرقاني قال: كتب الدارقطني عن ابن مظفر ألف حديث، وألف حديث، وألف حديث، يعدد ذلك مرات.

حدثنا عبد الرحمن ثنا أَحْمَد بن علي قَالَ: حدثني مُحَمَّد بن عمر بن إسماعيل القاضي قال: رأيت أبا الحسن الدارقطني يعظم أبا الحسين بن المظفر، ويجله، ولا يستند بحضرته، وقد روى عنه أشياء كثيرة.

أخبرنا عبد الرحمن، أخبرنا أحمد بن علي قال: أخبرني أحمد بن علي المحتسب قال: أخبرنا محمد بن أبي الفوارس قال: كان محمد بن المظفر ثقة أمينا مأمونا حسن الحفظ، وانتهي إليه الحديث وحفظه وعلمه، وكان قديما ينتقي على الشيوخ، وكان مقدما عندهم.

توفي ابن المظفر يوم الجمعة، ودفن يوم السبت لثلاث خلون من جمادى الأولى من هذه السنة، وقيل: توفي في جمادى الآخرة عن نيف وتسعين سنة» وقال الذهبي: "تاريخ الإسلام" - ت بشار (٨/ ٤٧٣):

«وقال ابن أبي الفوارس: سألت ابن المظفر عن حديث الباغندي، عن ابن زيد المذاري، عن عمرو بن عاصم، عن شعبة، فقال: ليس هو عندي. فقلت: لعله عندك. فقال: لو كان عندي كنت أحفظه؛ عندي عن الباغندي مائة ألف حديث، وليس عندي هذا عنه.

وقال القاضي محمد بن عمر الداودي: رأيت الدارقطني يعظم ابن المظفر ويجله، ولا يستند بحضرته.

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: سألت الدارقطني عن ابن المظفر، فقال: ثقة مأمون، فقلت: يقال: إنه يميل إلى التشيع. فقال: قليلا، مقدار ما لا يضر إن شاء الله.

وقال أبو الوليد الباجي: ابن المظفر حافظ، فيه تشيع ظاهر.

قال العتيقي: توفي يوم الجمعة في جمادى الأولى» وفي "لسان الميزان" (٥/ ٣٨٤) تعقب الحافظ ابن حجر في "اللسان" ما قاله الذهبي عنه من ميل للتشيع وانظر "التقييد لمعرفة رواة =

عن أبي الزبير فقط هو حديث العبد وهو الذي نبه الحفاظ على بطلانه ووجدت له حديثا آخر لكنه من طريق شعبة عن أبي الزبير عن ابن عباس، وهو وهم.

قال الحافظ بن المظفر في "حديث شعبة بن الحجاج" (ص٧٨): «حدثنا أبو علي أحمد بن علي بن شعيب بمصر قال ثنا أحمد بن عبد الرحيم أبو العباس البغدادي قال ثنا عاصم بن علي قال ثنا شعبة عن أبي الزبير عن جابر قال جاء عبد فبايع النبي ﷺ على الهجرة ولم يشعر أنه».

وفيه كذلك (ص٧٩): «حدثنا أبو عيسى حسين بن محمد بن أحمد الواسطي بالبصرة قال ثنا إبراهيم بن عبد الرحمن أبو سعيد البصري قال ثنا عثمان بن عبد الرحمن قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال شعبة عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الصلاتين في السفر».

قلت: تقدم أن حديث العبد باطل منكر، وكذلك حديث الجمع لا يصح من حديث شعبة عن أبي الزبير.

الوجه التاسع: تتبع مرويات هشام الطيالسي.

أما نتيجة تتبعي لمرويات هشام الطيالسي في كتب السنة من طرقه المتعددة فتبين لي أن الحفاظ الذي رووا عن هشام بن عبد الملك الطيالسي لم يذكروا حرفا عنه من هذا الحديث وما أكثر من روى عن هشام[١٣].

= السنن والمسانيد» (ص١١٣) لابن نقطة.

(١٣) جاء في ترجمته "تاريخ الإسلام" - ط التوفيقية (١٦/ ٢٦١):

« هشام بن عبد الملك - ع. الإمام أبو الوليد الطَّيَالسيّ البصْريّ، مولى باهلة. وُلد سنة ثلاثٍ =

فقد روى عن الطيالسي الأئمة الكبار ذكرهم الذهبي وأنقلهم لك حتى ترى العدد الجم من الأئمة تلاميذ هشام الطيالسي الذين لم ينقلوا حرفا من هذا الحديث عن الطيالسي.

وتفرد الفضل بن الحباب من بينهم فرواه عن هشام، وهذا يؤكد أنه وهم.

قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" - ط الرسالة (١٠/ ٣٤٢): في ترجمة هشام الطيالسي «حدث عن: عكرمة بن عمار، وعمر بن أبي زائدة، وشعبة، وهشام الدستوائي، ويزيد بن إبراهيم، وهمام بن يحيى، وداود بن أبي الفرات، وإسرائيل، وزائدة، وأبي هاشم الزعفراني، والمثنى بن سعيد الضبعي، وعاصم

= وثلاثين ومائة..

قال الميموني، عن أحمد بن حنبل: أبو الوليد اليوم شيخ الإسلام ما أُقَدِّم عليه اليوم أحدًا من المحدّثين، وأبو الوليد متقن وقال ابن وارة: قال لي أبو نُعَيْم: لولا أبو الوليد ما أشرتُ عليك أن تَقْدَم البصرة، فإنْ دخلتَها لا تجد فيها إلّا مغفلًا إلّا أبا الوليد.

وقال أحمد العِجْليّ: أبو الوليد ثقة ثَبْت كان يروي عن سبعين امرأةً، وكانت الرحلة إليه بعد أبي داود الطَّيَالسيّ.

وقال أحمد بن سِنَان: ثنا أبو الوليد أمير المحدِّثين.

وقال ابن وارة: حدَّثني أبو الوليد، وما أراني أدركتُ مثله.

وقال أبو زُرْعة: أدرك الوليد نصف الإسلام. وكان إمامًا في زمانه، جليلًا عند النّاس.

وقال أبو حاتم: أبو الوليد إمام، فقيه، عاقل، ثقة، حافظ، ما رأيتُ في يده كتابًا قطّ.

وعن محمد بن حمّاد قال: استأذن رجل على أبي الوليد، فوضع رأسَهُ "على الوِسادة"، وقال للخادم: قولي السّاعة وضع رأسَه.

قال البخاريّ: مات أبو الوليد في ربيع الآخر سنة سبعٍ وعشرين.

قلت: عاش أربعًا وتسعين سنة، ووقع لنا من عالي حديثه بإجازة».

بن محمد العمري، وسلم بن زرير، وعمر بن مرقع بن صيفي، وجرير بن حازم، وسليمان بن المغيرة، وسلام بن مسكين، وسلام بن أبي مطيع، وابن الماجشون، وعبد الرحمن بن الغسيل، ومالك، والليث، ومهدي بن ميمون، وخلق كثير.

وعنه: البخاري، وأبو داود، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن سعد، وبندار، ومحمد بن مثنى، والذهلي، وإسحاق الكوسج، وأبو إسحاق الجوزجاني، وأحمد بن سنان، والحسن بن علي الخلال، وأبو محمد الدارمي، وأحمد بن الفرات، وعبد بن حميد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن وارة، وتمتام، ومحمد بن حيان المازني، ومحمد بن محمد التمار، ومعاذ بن المثنى، ومحمد بن أيوب بن الضريس، والعباس بن الفضل الأسفاطي، ومحمد بن يعقوب بن سورة، وعلي بن عبد العزيز البغوي، وأحمد بن عمرو القطراني، وعثمان بن عمر الضبي، ومحمد بن الربيع بن شاهين، وأحمد بن إبراهيم بن عنبر البصري، ومحمد بن إبراهيم بن بكير الطيالسي، وأبو بكر بن أبي عاصم، وأبو مسلم الكجي، وأحمد بن داود المكي، وأحمد بن محمد بن علي الخزاعي الأصبهاني، والحسن بن سهل المجوز، وخلق كثير، خاتمتهم: أبو خليفة الفضل بن الحباب».

الوجه العاشر: آخر من روى عن الطيالسي الفضل بن الحباب

ذكر أئمة الحديث أن آخر من روى عن الطيالسي هو الفضل بن الحباب وقد قدمنا قول الذهبي: خاتمتهم: أبو خليفة الفضل بن الحباب.انتهى.

قلت: من خلال كلام الحفاظ كانت روايته عنه في آخر عمره فقد توفي الطيالسي عام ٢٢٧هـ.

قال الذهبي في "السير" (١٠/ ٣٤٥): «قال محمد بن سعد، والبخاري، وجماعة: مات أبو الوليد سنة سبع وعشرين ومائتين .

قال البخاري: في ربيع الآخر، وقال غيره: في صفر منها».

قلت: وتوفي عن عمر ٩٤ أربعة وتسعين عاما لأن مولده كان سنة ١٣٣هـ.

قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" - ط الرسالة (١٠/ ٣٤٢):

«ولد: سنة ثلاث وثلاثين ومائة، وهو أكبر من عبد الرحمن بن مهدي».

قلت: وقد لقيه الفضل وسمع منه عام ٢٢٠ هـ وهو عام ابتداء سماع الفضل للحديث كما في.

"سير أعلام النبلاء" - ط الرسالة (١٤/ ٧): أن الفضل «ولد في سنة ست ومائتين، وعني بهذا الشأن وهو مراهق، فسمع في سنة عشرين ومائتين ولقي الأعلام، وكتب علما جما».

قلت: وعلى هذا كان عمره آن ذلك ستة عشر عاما، فيكون آخر من روى عن الطيالسي كما نص عليه الأئمة قبل موت الطيالسي بسبع سنين تقريبا.

وهذا التأخر في الرواية يجعلنا نقطع بعد تحققنا من عدم وجود الحديث في سائر مرويات تلاميذ الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي على مدار تسعين عاما.

نقطع بوهم هذه الطريق وخطأها لعدم ورودها في حديث سائر القدماء وسائر أصحابه.

الوجه الحادي عشر: الوهم ليس من الطيالسي

الوهم ليس من الطيالسي؛ لأنه صاحب كتاب وكتابه من أصح الكتب.

جاء في "سير أعلام النبلاء" - ط الرسالة (١٠/ ٣٤٥): في ترجمة الطيالسي «قال أبو حاتم أيضا: ما رأيت قط بعده كتابا أصح من كتابه».

ولأنها لو كانت منه ستكون في حديث عدد من طلابه ولبينها الحفاظ.

الوجه الثاني عشر: الوهم ليس من الفضل بن الحباب

كما أن الوهم ليس من الفضل بن الحباب بدليل أنه سمع هشام الطيالسي آخر عمره وكان لهشام كتاب أصح كتاب، وكان الفضل في سن مبكرة في السادسة عشرة من العمر.

فلو كان الوهم من الفضل لوجد ذلك في كتبه ورواياته على مدار عمره الطويل لعقود فهو من المعمرين الذين تجاوزا المئة ولم يصح أن أحدا من أصحابه نقل عنه ذلك غير الأحمر الذي أدركه بعد التسعين فكيف يدرك محمد بن معاوية الأحمر هذا الوهم المتطاول الذي وقع للفضل وهو في سنة السادسة عشرة فهذا بعيد جدا.

وهذا يرفع ما احتمله بعض المحدثين المعاصرين.(١٤)

---

(١٤) جاء في "بلوغ الأماني بتراجم شيوخ أبي الشيخ الأصبهاني" (٢/ ٧٦٩) قال في ترجمة الفضل: =

الوجه الثالث عشر: أما حديث الفضل من سائر ما رواه عنه تلاميذه:

فقد ذكر الذهبي في ترجمته أنه تتلمذ عليه خلق كثير منهم الحفاظ الكبار قال الذهبي «حدث عنه: أبو عوانة في "صحيحه"، وأبو بكر الصولي، وأبو حاتم بن حبان، وأبو علي النيسابوري، وأبو القاسم الطبراني، وأبو أحمد بن عدي، وأبو بكر الإسماعيلي، وأبو بكر الجعابي، وأحمد بن الحسين العكبري، وأبو الشيخ، وأبو أحمد الغطريفي، وعبد الله بن مظاهر، وأبو محمد بن عبد الرحمن بن

= وهمه في بعض الأحاديث: حديث جابر رفعه: "مَنْ وسَّع على نفسه وأهله يوم عاشوراء...".
قال ابن عَبْد البر في «الاستذكار»: "حدثنا أَحْمَد بن قاسم، ومُحَمَّد بن إِبْراهِيم، ومُحَمَّد بن حكم قالوا: حدثنا مُحَمَّد بن معاوية، ثنا الفَضْل بن الحُباب، حدثنا هِشَام بن عَبْد الملك الطيالسي، حدثنا شعبة، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابر فذكره".
قال الحافظ في «اللسان»: "روى ابن عَبْد البر في «الاستذكار» من طريقه حديثًا منكرًا جدًا، ما أدري مَنْ الآفة فيه؟ ... فذكره، ثم قال: وشيوخه ابن عَبْد البر الثلاثة موثقون، وشيخهم مُحَمَّد بن معاوية هو ابن الأَحْمَر راوي «السُّنَن» عن النَّسَائي، وثقه ابن حزم وغيره، فالظاهر أن الغلط فيه من أبي خَلِيْفَة، فلعل ابن الأحمر سمعه منه بعد احتراق كتبه، والله أعلم".
وقال الدكتور الشريف حاتم العَوْني في «معجم شيوخ ابن حِبّان في صحيحه»: "حديث جابر من طريق أبي خَلِيْفَة منكر جدًا كما قال الحافظ، هذا ما ترجَّح لي بعد البحث، ولا أدري أي شيء علته، غير أني وجدتُ في ترجمة عَلي بن أبي طالب البَزَّار ما يلقي الضوء على علته، فإنه جاء في ترجمته أنه كان جليس أبي الوليد الطيالسي، وأبو خَلِيْفَة يرويه عن أبي الوليد الطيالسي، ولعله حدث به في مجلس أبي الوليد، فظن أبو خَلِيْفَة أن المُحَدِّث هو أبو الوليد، وقد وجدت كلامًا لشيخ الإِسْلام ابن تيمية يشير إلى هذه العلة، حيث قال في تعَلِيله لهذا الحديث: لم يروه أحد من أهل العلم المعروفين في شيء من الكتب، وإنما دُلِّس على بعض الشيوخ المتأخرين".

خلاد الرامهرمزي ، وأبو إسحاق بن حمزة الأصبهاني، وعمر بن جعفر البصري، وأبو بكر أحمد بن محمد بن السني، وإبراهيم بن أحمد الميمذي، وعلي بن عبد الملك بن دهثم الطرسوسي، ومحمد بن سعيد الإصطخري، وإبراهيم بن محمد الأبيوردي - نزيل مكة، شيخ لحقه أبو عمر الطلمنكي - وسهل بن أحمد الدياجي، وأحمد بن محمد بن العباس البصري، وغيرهم»(١٥) انتهى كلامه.

---

(١٥) "سير أعلام النبلاء" - ط الرسالة (١٤/ ٨)، "تاريخ الإسلام" - ت بشار (٧/ ٩٢)

«قال علي بن أحمد بن أبي خليفة فيما رواه عنه أبو الحسين ابن المحاملي قال: سمعت أبي يقول: حضرنا يومًا عند خليل أمير البصرة، فجرى بينه وبين أبي خليفة كلام، فقال له: من أنت أيها المتكلم؟

فقال: أيها الأمير ما مثلك من جهل مثلي، أنا أبو خليفة الفضل بن الحباب، أفهل يخفى القمر؟ فاعتذر إليه وقضى حاجته. ولما خرج سألوه فقال: ما كان إلا خيرًا، أحضرني مأدبته، فأَبَطَّ، وأدَجَّ، وأفرخ، وفولج، ولوذج، ثم أتاني بالشراب، فقلت: معاذ الله. فعاهدني أن آتي مأدبته كل يوم. فكان إنسان يأتي كل يوم، فيحمله إلى دار الأمير.

وقال أبو نعيم عبد الملك بن الحسن ابن أخت أبي عوانة: سمعت أبي يقول لأبي علي الحافظ النيسابوري: دخلت أنا وأبو عوانة البصرة، فقيل: إن أبا خليفة قد هجر، ويدعى عليه أنه قال: القرآن مخلوق.

فقال لي أبو عوانة: يا بني، لا بد أن ندخل عليه.

قال: فقال له أبو عوانة: ما تقول في القرآن؟ فاحمر وجهه وسكت، ثم قال: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر. أستغفر الله، وأنا تائب إلى الله من كل ذنب إلا الكذب، فإني لم أكذب قط.

قال: فقام أبو علي إلى أبي فقبل رأسه، فقال أبي: قام أبو عوانة إليه فقبل كتفه.

توفي في ربيع الآخر أو في جمادى الأولى عن مائة سنة إلا أشهرًا».

فهؤلاء كلهم سمعوا الفضل وتتلمذوا عليه، وصنفوا المصنفات كأبي عوانة وابن حبان والطبراني وابن عدي، والإسماعيلي والرامهرمزي والأصبهاني، والغطريفي وغيرهم كثير ممن تقدم ذكرهم وروايات هؤلاء في دواوين السنة.

ثم يفوت هذا الحديث كل هؤلاء الأئمة المكثرين. وتفرد عنه بهذا الحديث محمد بن معاوية الأحمر[(١٦)].

الذي سمع من الفضل آخر عمره، فقد ارتحل إليه سنة ٢٩٥هـ. وقد بلغ الفضل بن الحباب التسعين من العمر، فالفضل من مواليد ٢٠٥، وقيل ٢٠٦. ووفاته عن مئة سنة أي ٣٠٦هـ.

(١٦) "سير أعلام النبلاء" - ط الرسالة (١٦/ ٦٨):

«ابن الأحمر أبو بكر محمد بن معاوية الأموي، محدث الأندلس، ومسندها، الثقة، أبو بكر محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية بن إسحاق بن عبد الله بن معاوية ابن الخليفة هشام بن عبد الملك بن مروان الأموي المرواني القرطبي، المعروف بابن الأحمر، من بيت الإمرة والحشمة.

سمع من: عبيد الله بن يحيى بن يحيى وغيره، وارتحل سنة خمس وتسعين، فسمع من: أبي خليفة الجمحي بالبصرة، ومن: إبراهيم بن شريك، ومحمد بن يحيى المروزي، وجعفر الفريابي، ببغداد، ومن: أبي عبد الرحمن النسائي، وأبي يعقوب المنجنيقي بمصر.

وجال ووصل إلى الهند تاجرا، وكان يقول: رجعت من الهند، وأنا أقدر على ثلاثين ألف دينار، ثم غرقت وما نجوت إلا سباحة لا شيء معي، ثم رجع إلى الأندلس، وجلب إليها "السنن الكبير" للنسائي وحمل الناس عنه.

وكان شيخا نبيلا، ثقة، معمرًا.

روى عنه: محمد بن عبد الله بن حكم، ومحمد بن إبراهيم بن سعيد، وجماعة آخرهم موتا عبد الله بن ربيع، ويونس بن عبد الله بن مغيث.

توفي في رجب سنة ثمان وخمسين وثلاث مائة، وقد قارب التسعين - رحمه الله -»

وقد قال الخليلي في الإرشاد عن احتراق كتبه: «أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي احترقت كتبه منهم من وثقه ومنهم من تكلم فيه وهو إلى التوثيق أقرب.

والمتأخرون أخرجوه في الصحيح وآخر من أكثر عنه أبو أحمد الغطريفي الجرجاني كتب إلي بأن أروي عنه.[(١٧)] انتهى.

لذلك احتمل الحافظ ابن حجر أن محمد بن معاوية الأحمر روى عنه بعد الاحتراق.

وانظر إلى الطبراني فقد روى له مبكرا فقد سمع الطبراني من أهل البصرة بعد رجوعه من اليمن سنة ٢٨٠هـ.

قال الذهبي: وهو يتكلم عن الطبراني «ثم حج ودخل اليمن مع أبيه في نحو من سنة ثمانين، فسمع كتب عبد الرزاق. وسمع بمصر في رجوعه فيما أحسب أو في ذهابه من محدثيها. وسمع بعد ذلك من أهل بغداد، والبصرة، والكوفة، وأصبهان، وغير ذلك.

وكان مولده بعكا في صفر سنة ستين ومائتين، وكانت أمه من عكا»[(١٨)].

فهذا يدل أن سماع الطبراني من الفضل كان في رحلته إلى العراق بعد سنة ٢٨٠هـ.

---

(١٧) "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" للخليلي (٢/ ٥٢٦).

(١٨) "تاريخ الإسلام" - ت بشار (٨/ ١٤٤).

فبينه وبين سماع محمد بن معاوية زهاء خمسة عشر عامًا، الذي سمع بعد سنة ٢٩٥هـ تقريبًا.

وكان عمر الفضل بعد التسعين.

فالطبراني سمع قبله وكان عمر الفضل في مطلع الثمانين أو آخر السبعين تقريبا، فهذا دليل أن سماع محمد بن معاوية كان متأخرا جدا، ولعل هذا هو سبب تفرده بهذا الحديث، لأن الكبار الذين سمعوا قديما لم يوردوه في كتبهم.

وقد تتبعت كذلك ما في صحيح ابن حبان من حديث شيخه الفضل بن الحباب عن الطيالسي عن شعبة.

فوجدتها زهاء خمسة وثلاثين حديثا ليس فيها عن أبي الزبير عن جابر أي حديث.

وقد أخرج ابن حبان الحديث الصحيح الفرد عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر وهو الوحيد الذي نص عليه العلماء أن شبعة رواه عن أبي الزبير، ولم يأت من طريق الطيالسي عن شعبه فقد قال ابن حبان.

في "صحيحه التقاسيم والأنواع" (٧/ ٢٤٣): «ذكر جواز الصلاة للمرء على الميت الغائب في بلدة أخرى.

أخبرنا حاجب بن أركين، قال: حدثنا عمرو بن علي الفلاس، قال: حدثنا أبو داود، قال: سمعت شعبة يقول: الساعة يخرج الساعة يخرج، حدثنا أبو الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ صلى على النجاشي.».

وقال كذلك (٧/ ٢٤٣): «أخبرنا عمران بن موسى بن مجاشع، قال: حدثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ، قال: حدثنا أبي، عن شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: صلى النبي ﷺ على النجاشي لما بلغه وفاته، وكنت في الصف الثاني».

والحاصل أن جميع الأئمة الكبار المصنفين من تلاميذ الفضل لم يذكروا حديث الفضل في التوسعة من أي طريق فضلا عن طريق الطيالسي عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر عن الفضل بن الحباب.

فسواء قلنا باحتراق كتبه أم لا، فهذا يدل على غرابة شديدة للحديث بل والسند؛ فإن الحديث عن جابر معروف من طريق الكديمي الكذاب وهي الطريق التي ستأتي أخرجها البيهقي.

الوجه الرابع عشر: خلت عن حديث جابر في التوسعة في عاشورا سائر كتب تلاميذ الفضل

كتب الطبراني وابن عدي والإسماعيلي وابن حبان والرامهرمزي وابن السني وغيرهم من الكبار من تلاميذ الفضل.

حتى اضطر الطبراني أن يخرج حديث التوسعة من طرق طعن فيها الحفاظ، وهي من حديث عبد الله بن مسعود، وحديث أبي سعيد. ولو كانت الطريق التي تفرد بها محمد بن معاوية الأموي ثابتة عن الفضل عن هشام عن شعبة عن أبي الزبير عن جابر، لكان الطبراني تلميذ الفضل حريصا على إخراجها، بدلا من هذين الطريقين التالفين اللذين لا أصل لها. كما سنبين.

الوجه الخامس عشر: قول الحافظ منكر جدا

يؤكد الحافظ ابن حجر على أن الحديث منكر جدا مع أن السند ظاهره الصحة وقد سبقه في بيان بطلان الحديث، وأنه لا أصل له من أي وجه أو طريق الحفاظ كأحمد وأبي زرعة والعقيلي وابن عدي وابن حبان والذهبي وغيرهم.

فتوافقت كلمة المحدثين على أنه لا أصل له. وأقر الحافظ على حكمه أنه منكر جدا سائر من نقل كلامه من بعده من المعتبرين من أهل الحديث من المصنفين الكبار.

الوجه السادس عشر: خلت سائر طبقات الرواية من أيام أبي زرعة وأحمد والدارقطني ومصنفي الصحاح والمسانيد والأجزاء والعلل عن هذا السند أعني شعبة عن أبي الزبير عن جابر من وسع.. الحديث.

حتى أن الدارقطني حينما صنف الغرائب ذكر حديثا أغرب فيه الفضل بن الحباب ولم يتعرض لهذا مع أنه أولى من غيره، ولم يذكر جهابذة النقاد للحديث أفضل مما جاء عن ابن المنتشر من قوله أو أنه بلغه أو أنه قيل أو أنه مرسل وهذا لا تقوم به حجة.

لذلك أنكر أحمد أن يكون للحديث أصل وقال أبوزعة باطل، وأنكره الدارقطني والعقيلي وابن عدي وابن حبان وغيرهم.

الوجه السابع عشر: صحة السند ظاهرا لا يستلزم صحة المتن.

من قواعد الحديث أن السند ولو كان ظاهره الصحة لكن قد يكون المتن باطلا أو لا أصل له فيدل على وهم في هذا الطريق والأمثلة كثيرة جدا وفن نقد المتون معروف فالنظر ليس إلى السند وحده، فنقد المتون يشكل مع نقد الأسانيد ثنائية علم الحديث لا يقوم إلا بها.

وقد ركب الوضاعون أسانيد غاية في الصحة لموضوعات وكان النقاد لهم بالمرصاد، ووهم حفاظ في الأسانيد لمتون ليست لها وبين ذلك النقاد.

وقد يركب السند والمتن صحيح كحديث شعبة عن أبي الزبير عن جابر في الأحاديث السبعة التي أوردناها، فالمتون في الصحاح من غير هذه الطريق، لكن الطريق ليست محفوظة.

والسند لا ينظر فيه مستقلا دون المتن لإثبات الصحة، لذلك أجمع المحدثون أن من شروط الصحة خلو المتن من شذوذ أو علة قادحة.

وأي علة وشذوذ ونكارة أوضح في متن أطبق الحفاظ النقاد على بطلانه وأطبقت كتب الرواية ودواوين الإسلام على عدم ذكره إلا على سبيل بيان بطلانه ووضعه ونكارته ثم يأتي في طبقات متأخرة جدا من يتفرد عن آلاف الرواة بسند ظاهره الصحة بل الغاية فيها بما لا يثبت منه حرف في كافة دواوين السنة على اختلاف أنواعها، فهذا يكفي في نكارته، كيف وقد نص الحفاظ على أن متن الحديث لا أصل له، كيف وقد نص شعبه نفسه على ترك مرويات أبي

الزبير عن جابر التي هي عمود هذا السند، كيف وقد صرح الحفاظ على أن أي حديث لشعبة عن أبي الزبير عن جابر غير حديث الصلاة على النجاشي أنه باطل فيا لله العجب بعد هذا كله أن يأتي شخص ليفيد الناس بما فات القرون المفضلة وتاليبها من قرون الرواية.

الوجه الثامن عشر: ممن الوهم؟

بعد هذا التتبع البحثي تبين لي أن الوهم من محمد بن معاوية الأحمر لا من شيخه الفضل، لما قدمنا، إلا في حالة واحدة هو أن يكون الفضل آخر عمره حدث به لمحمد بن معاوية الأحمر بعد احتراق كتبه إن صحت الحادثة، أما إن لم تصح فكبر السن يمكن معه الوهم، لكن الذي يرد هذا أن المحدثين لم ينصوا في سائر تراجمهم أن الفضل كان يهم آخر عمره.

فهذا حملني على الجزم أن الوهم من محمد بن معاوية الأحمر، وليس عيبا أن يهم الحافظ الكبير فقد وهم مالك وشعبه وغيرهم من الكبار ونبه على ذلك الحفاظ.

المحور الرابع:

الكلام على الطرق الأخرى تفصيلاً

الكلام على حديث أبي سعيد وبيان علله الشديدة وأنه لا أصل له.

أما حديث أبي سعيد ففي الأوسط "المعجم الأوسط" (٩/ ١٢١):

٩٣٠٢ - حدثنا هاشم بن مرثد، نا محمد بن إسماعيل الجعفري، ثنا عبد الله بن سلمة الربعي، عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «من وسع على أهله في يوم عاشوراء أوسع الله عليه سنته كلها لا يروى هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن إسماعيل الجعفري».

ولم يجد له الطبراني ولا غيره سوى طريق محمد بن إسماعيل الجعفري وقال تفرد به.

وهو منكر الحديث كما قال أبوزرعة وفي "لسان الميزان" متروك قاله أبونعيم وكذا شيخه عبد الله بن سلمة الربعي منكر الحديث كما قال أبو حاتم وفي "اللسان" متروك (٤/ ٢٩٥).

قلت: وأخرجه البيهقي من حديث أبي سعيد من طريق بن مينا، وقد جاء في ترجمته في "الثقات" لابن حبان (٦/ ٦١):

«أَيُّوب بن سُلَيْمَان بن ميناء يروي المقاطيع روى عَنهُ عبد الله بن نَافِع الصَّائِغ».

وفي "التاريخ الكبير" للبخاري (١/ ٤١٧ ت المعلمي اليماني):

«أيوب بْن سُلَيْمَان بْن ميناء روى عَنْهُ عَبْد الله بْن نافع الصائغ الْمَدَنِيّ، مرسل».

قلت: ليس له في كتب الحديث إلا هذا الحديث تفرد به عن الناس، ولا يتابعه عليه إلا المتهمون والوضاعون والمناكير فهذا يدل على خطأه، وهو ممن لا يحتمل تفرده، هذا مع جهالة الراوي عن أبي سعيد. وعبد الله بن الصائغ لين الحفظ.

جاء في التهذيب "تهذيب التهذيب" (٦/ ٥١): «قال أبو طالب عن أحمد لم يكن صاحب حديث كان ضعيفا فيه وقال ابن سعد كان قد لزم مالكا لزوما شديدا وكان لا يقدم عليه أحدا وهو دون معن.

وقال أبو زرعة لا بأس به وقال أبو حاتم ليس بالحافظ هو لين في حفظه وكتابه أصح.

وقال البخاري في حفظه شيء وقال أيضا يعرف حفظه وينكر وكتابه أصح.

وقال النسائي ليس به بأس وقال مرة ثقة.

قال ابن عدي: روى عن مالك غرائب وروى عن غيره من أهل المدينة، وهو في رواياته مستقيم الحديث وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال كان صحيح الكتاب وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ»[١٩]

قلت: فهذا لا يحتمل تفرده مطلقا فيدل أن هذه الطريق منكرة لتفرد من لين في روايته بما لم يروه الثقات.

قال المعلمي في حاشيته على "الفوائد المجموعة" (ص٩٩):

«سنده واه. فيه عبد الله بن نافع الصائغ، وفيه كلام، عن أيوب بن سليمان بن مينا لايعرف إلا بهذا الخبر، عن رجل لايدري من هو، وقواه ابن حجر بخبر للطبراني، وهو ساقط فإنه من طريق محمد بن إسماعيل الجعفري عن عبد الله ابن سلمة الربعي. والجعفري: منكر الحديث قاله أبو حاتم، وقال أبو نعيم الأصبهاني (متروك) والربعي: منكر الحديث متروك. قال ذلك أبو زرعة. وقال العقيلي (منكر الحديث) راجع "اللسان" ٣/ ٢٩٢ الترجمة الرابعة والخامسة فإنهما لرجل واحد».

فتحصل في حديث أبي سعيد ثلاث علل.

١- كونه من طريق محمد بن إسماعيل منكر الحديث متروك.

٢- عن عبد الله بن سلمة منكر الحديث متروك.

(١٩) وانظر "الكامل في ضعفاء الرجال" (٥/ ٣٩٩)

٣- من طريق أخرى فيه الصائغ لين لا يحتمل التفرد، وابن مينا لا يعرف إلا بهذا الحديث، عن مجهول.

الكلام على حديث ابن مسعود وبيان بطلانه

أما حديث ابن مسعود ففي "المعجم الكبير" للطبراني (١٠/ ٧٧) قال: حدثنا عبد الوارث بن إبراهيم أبو عبيدة العسكري، ثنا علي بن أبي طالب البزاز، ثنا الهيثم بن الشداخ، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «من وسع على عياله يوم عاشوراء لم يزل في سعة سائر سنته».

قلت: فيها الهيثم أو هيصم بن الشداخ مطعون مجروح بشدة جاء في "سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي" (٢/ ٥٠٢ ت الهاشمي):

«قلت: حديث هيصم بن شداخ حديث الأعمش؟ قال: "باطل، قد كان كتب لي عن هذا الشيخ يعني علي بن أبي طالب أطراف فكنت أمر به، فلم أسأله عنها، ولم أسمع منه شيئا. قلت: فمن تتهم بهذا؟ قال هيصم"، ثم قال: "ولا كل هذا بمرة. قيل فيخرج بابه هذا في الفوائد؟ فقال: يخرج مثل ابن إسحاق، مثل الحكم بن عبد الملك، أمّا حديث باطل مثل هذا الأعمش».

فانظر كيف قال ببطلانه بالكلية واتهم هيصم هذا ورفض أن يخرج حتى في الفوائد.

وقال ابن حبان في "المجروحين" لابن حبان ت زايد (٣/ ٩٧):

«هيصم بن الشداخ شيخ يروي عن الأعمش الطامات في الروايات لا يجوز الاحتجاج به روى عن شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله

قال قال رسول الله ﷺ من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته أخبرناه محمد بن المسيب قال حدثنا عمار بن رجاء قال حدثنا علي بن أبي طالب البصري قال حدثنا هيصم بن الشداخ عن الأعمش».

فتبين أن الحديث موضوع من هذه الطريق، بل ومن غيرها كما بين أبو زرعة.

لذلك قال العقيلي بعد إيرادها كما في "الضعفاء الكبير" (٣/ ٢٥٢): علي بن المهاجر العيشي بصري عن هيصم بن الشداخ، كلاهما مجهول، والحديث غير محفوظ.

حدثناه عبد الوارث بن إبراهيم العسكري قال: حدثنا علي بن المهاجر العبسي قال: حدثنا هيصم بن الشداخ قال: حدثنا الأعمش، عن يحيى بن وثاب، عن علقمة، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «من وسع على عياله يوم عاشوراء أوسع الله عليه سنته» ولا يثبت في هذا عن النبي ﷺ شيء إلا شيء يروى عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر مرسلا به انتهى كلامه.

فقضى على الحديث أنه غير محفوظ. ولا ثبت شيء عن النبي ﷺ.

فتأمل قوله: أنه لم يثبت شيء عن النبي عليه السلام إلا عن إبراهيم بن المنتشر مرسلًا.

فهذا هو نفس كلام أحمد ونفس كلام الدارقطني.

قال الدارقطني كما في "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" (٢/ ٦٢): حديث ابن عمر منكر من حديث الزهري عن سالم وإنما يروي هذا من قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر. انتهى كلامه.

قلت: وله علة أخرى أوردها ابن عدي في "الكامل" إضافة لكذب هيصم:

أعله بعلي بن أبي طالب البزاز ففي "الكامل في ضعفاء الرجال" (٦/ ٣٦١):

«علي بن أبي طالب البزاز القرشي بصري.

حدثنا محمد بن علي بن القاسم، قال: حدثنا محمد بن يحيى القطيعي، قال: حدثني علي بن أبي طالب البزاز القرشي.

قال وحدثنا أحمد بن محمد بن عبد الكريم، قال: حدثنا عمار بن رجاء، حدثنا علي بن أبي طالب البصري، قال: حدثنا هيصم بن شداخ، عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته.

وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم يرويه غير علي بن أبي طالب».

وهذه العلة أشار إليها أبوزرعة الرازي سابقا.

حديث جابر عند البيهقي وغيره من طريق الكديمي الوضاع

وأما البيهقي فأخرج على سعة حفظه واستقصائه حديث التوسعة فلم يجد طريق جابر التي أوردها ابن عبد البر.

مما حداه إلى أن يورد الحديث عن جابر من الطريق المشهورة بالبطلان عند أهل العلم ففي "شعب الإيمان" (٣/ ٣٦٥ ت زغلول) قال: «أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان أنا أحمد بن عبيد نا محمد بن يونس نا عبد الله بن إبراهيم الغفاري نا عبد الله بن أبي بكر ابن أخي محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ:

من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله على أهله طول سنته.

هذا إسناد ضعيف فروي من جه آخر». انتهى.

قلت: فيه الكديمي محمد بن يونس وضاع وشيخه متهم وقيل وضاع.

وشيخه هو عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري، أبو محمد المدني. متروك. ونسبه ابن حبان إلى الوضع. من العاشرة (د ت).

قال ابن حبان: كان يأتي عن الثقات بالمقلوبات، وعن الضعفاء بالملزقات.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال الدارقطني: حديثه منكر[٢٠].

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني ﷺ في "تمام المنة" (ص٤١٠): فهذا إسناد موضوع من أجل محمد بن يونس -وهو الكديمي-، فإنه كذاب، قال ابن عدي: قد اتهم الكديمي بالوضع، وقال ابن حبان: لعله قد وضع أكثر من ألف حديث.

---

(٢٠) "تهذيب التهذيب" (٥/ ١٣٨):

«قال أبو داود شيخ منكر الحديث وقال ابن عدي عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات وقال الدارقطني حديثه منكر ونسبه بن حبان إلى أنه يضع الحديث وقال يحدث عن الثقات بالمقلوبات قلت قال ابن حبان في الضعفاء عبد الله بن أبي عمرو واسم أبيه إبراهيم كان يروي عن الثقات المقلوبات وعن الضعفاء الملزقات روى عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر رفعه ما جئت ليلة أسري بي من سماء إلى سماء إلا رأيت اسمي مكتوبا محمد رسول الله أبو بكر الصديق قال وهذا خبر باطل واري البلية فيه منه وليس هذا من حديث عبد الرحمن المشهور والقلب إلى أنه من عمل عبد الله بن عمر واميل وقال العقيلي كاد أن يغلب على حديثه الوهم وقال الساجي منكر الحديث وقال الحاكم روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها غيره»

وشيخه: عبد الله بن إبراهيم الغفاري؛ قال الذهبي: وهو عبد الله بن أبي عمرو المدني، يدلسونه لوهنه، نسبه ابن حبان إلى أنه يضع الحديث، وذكر له ابن عدي في فضل أبي بكر وعمر حديثين، وهما باطلان، قال الحاكم: يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة. قلت: وهذا منها، فإن شيخه عبد الله بن أبي بكر -ابن أخي محمد بن المنكدر- ضعيف كما في "الميزان" انتهى كلامه.

قلت: فهذه الطريق لا تغني شيئًا.

فانظر كيف اضطر إليها الحافظ البيهقي مع ما فيها من الوضع والنكارة، ولو كان حديث جابر الذي أورده ابن عبد البر ثابتا من هذه الطريق لهرع إليها الحفاظ.

بل حتى لو كانت مشتهرة على ما فيها لأوردوها ونقدوها كما هي عادتهم.

لكنها لم توجد أصلا إلا في حديث الفضل وعنه حصرا محمد بن معاوية الأحمر وعنه حصرا ثلاثة من شيوخ ابن عبد البر وعنهم الحافظ ابن عبد البر.

فهي طريق لا توجد في أي مصنف من كتب السنة ودواوينها لا في المشرق ولا في المغرب.

سوى ما تفرد به ابن الأحمر فهذا يدل دلالة واضحة على أنها منكرة جدا كما قال الحافظ ابن حجر.

طريق حديث أبي هريرة وبيان عللها الدالة على أن الحديث باطل لا أصل له.

أما حديث أبي هريرة فهو من طريق محمد بن ذكوان وهو متروك الحديث ومنكر الحديث، وعنه الحجاج مثله.

وقد أخرج الحديث البيهقي وغيره.

ففي "شعب الإيمان" (٣/ ٣٦٥ ت زغلول) قال البيهقي: أخبرنا أبو سعد الماليني أنا [أبو أحمد بن علي] نا الحسين بن علي الأهوازي نا معمر بن سهل نا حجاج بن نصير نا محمد بن ذكوان عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن أبي عبد الله عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:

«من وسع على عياله وأهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته».

ففيه علل:

العلة الأولى: محمد بن ذكوان متروك منكر الحديث.

وإليك أقوال الأئمة فيه، قال البخاري: هو مُنْكَرُ الحديث. "التاريخ الكبير" للبخاري (١/ ٧٩ ت المعلمي اليماني):

«محمد بن ذكوان عن مطر وحماد، هو منكر الحديث مولى الجهاضم ويقال مولى المهالبة، البصري خال ولد حماد بن زيد».

وقال في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٥١) «محمد بن ذكوان.عن مطر، وحماد. هو منكر الحديث. مولى الجهاضم، ويقال: مولي المهالبة، البصري. خال ولد حماد بن زيد».

وذكره أبو زُرْعة الرازيّ في "أسامي الضعفاء" - أبو زرعة الرازي (٢/ ٦٥٣ ت الهاشمي).

وقال النسائي منكر الحديث كما في "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (ص٩٥).

وذكر العقيلي قول البخاري وأقره وذكر حديث التوسعة من منكراته.

ففي "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤/ ٦٥):

«١٦١٨ - محمد بن ذكوان، مولى الجهاضم بصري حدثني آدم قال: سمعت البخاري قال: محمد بن ذكوان مولى الجهاضم، منكر الحديث.

ومن حديثه ما حدثناه جدي، حدثنا حجاج بن نصير، حدثنا محمد بن ذكوان، حدثني يعلى بن حكيم، عن سليمان بن أبي عبد الله، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من وسع على أهله وعياله يوم عاشوراء أوسع الله عليه سائر سنته» قال أبو جعفر: وسليمان بن أبي عبد الله: مجهول بالنقل، والحديث غير محفوظ».

وقال أبو حاتم منكر الحديث ضعيف الحديث كثير الخطأ كما في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٧/ ٢٥١): «سمعت أبي يقول محمد بن ذكوان خال ولد حماد بن زيد منكر الحديث ضعيف الحديث كثير الخطأ».

وقال ابن حبان في "المجروحين" لابن حبان ت زايد (٢/ ٢٦٢):

«محمد بن ذكوان مولى المهالبة خال ولد حماد بن زيد يروي عن مطر والحسن عداده في أهل البصرة روى عنه محمد بن إسحاق بن يسار يروي عن الثقات المناكير والمعضلات عن المشاهير على قلة روايته حتى سقط الاحتجاج به».

وقال ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٧/ ٤١٦): «١٦٧٥- محمد بن ذكوان يعد في البصريين عن مطر وحماد منكر الحديث.

سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري.... وقال النسائي محمد بن ذكوان عن منصور منكر الحديث».

إلى أن قال: «ولمحمد بن ذكوان غير ما ذكرت من الحديث وعامة ما يرويه إفرادات وغرائب ومع ضعفه يكتب حديثه».

ولينه الدارقطني في "العلل" جاء في "علل الدارقطني" = "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (١٢/ ٤٠٣):

«ومحمد بن ذكوان لين الحديث».

وذكره كذلك في "الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (٣/ ١٣١)

وقال البزار كما في "كشف الأستار عن زوائد البزار" (١/ ٤٢٤): «ومحمد بن ذكوان لين الحديث، حدث بحديث كثير لم يتابع عليه».

وتفرد شعبة فأثنى عليه بكلام لا يدل على التوثيق وصرح ابن معين بتوثيقه، ومرة قال لا بأس.

فجاء في "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (٢٥/ ١٨١):

«عن شعبة: حدثني محمد بن ذكوان وكان كخير الرجال... وعن ابن معين ذكوان الذي روى عنه شعبة ثقة».

وقال ابن معين مرة ليس به بأس ("سؤالات ابن الجنيد لابن معين" كما قال محققو "تهذيب الكمال"، الورقة ٤٢)

قلت: كلام شعبة لا يدل على توثيقه، ثم إن شعبة لم يرو عنه سوى حديث واحد،كما نص على ذلك أبو داود.

وهذا يوقع في النفس شيئًا، وأما توثيق بن معين أو قوله لا بأس به فقد جاء عنه ما يدل على تضعيفه جاء في تعليقات الدارقطني على "المجروحين" لابن حبان (ص٢٣٨):

«محمد بن ذكوان يقول إبراهيم بن أحمد: قال يحيى بن معين: عنده مناكير».

قلت فهذا جرح عن ابن معين. يخالف ما تقدم من نقل عن ابن معين في توثيقه وهو مقدم على التوثيق؛ لأنه متسق مع إجماع إطباق الأئمة.

ومن منكراته التي نص عليها الأئمة، حديث التوسعة، فتوثيق ابن معين أو قوله لا بأس به لا يأتي هنا، بل يقدم قوله له مناكير؛ لأنه في عين منكراته.

العلة الثانية: الراوي عنه كذلك ضعيف منكر الحديث متروك ذاهب. وهو حجاج بن نصير.

جاء في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣/ ١٦٧):

«حجاج بن نصير الفساطيطي البصري أبو محمد روى عن شعبة روى عنه الحسين بن عيسى ويحيى بن أبي الخصيب وأحمد بن الحسن الترمذي وحميد بن زنجويه سمعت أبي يقول ذلك.

حدثنا عبد الرحمن حدثني أبي قال قال على ابن المديني: الحجاج بن نصير ذهب حديثه.

حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول: الحجاج بن نصير منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه».

وضعفه النسائي وابن معين كما في "التهذيب" ومرة قال صدوق. وبين خطأه.

وقال النسائي ليس بثقة ولا يكتب حديثه وقال بن حبان لما ذكره في "الثقات" يخطىء ويهم.

ثم ذكر الحافظ في ختام ترجمته ما فيه جرح مفسر يسقطه.

فقال كما في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٢٠٩): «وقال العجلي كان معروفا بالحديث ولكنه أفسده أهل الحديث بالتلقين كان يلقن وأدخل في حديث ما ليس منه فترك وقال بن سعد كان ضعيفا وقال الدارقطني والأزدي ضعيف وقال أبو أحمد الحاكم ليس بالقوي عندهم وقال الآجري عن أبي داود تركوا حديثه وقال بن قانع ضعيف لين الحديث».

قلت فهذا شبه إجماع على ضعفه خاصة التلقين فإنه شديد مفسر وهو يسقط حديث الراوي.

فتحصل أن الحديث ساقط من هذه الطريق.

العلة الثالثة: أعله العقيلي بقوله الحديث غير محفوظ.

وهذا يفيد أن الحديث ليس له أصل. ولا طريق سوى ابن المنتشر البلاغية التي قدمناها.

العلة الرابعة ذكرها العقيلي وقال الشيخ الألباني ناقلا عن العقيلي في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة" (١٤/ ٧٣٩):

«سليمان بن أبي عبد الله: قال العقيلي عقب الحديث:

"مجهول بالنقل، والحديثُ غير محفوظ ".

قلت: وهذه فائدة من العقيلي لم تذكر في ترجمة (سليمان) هذا من "التهذيب لما وفروعه؛ فلتستدرك. وهي كقول أبي حاتم فيه: ليس بالمشهور، فيعتبر بحديثه "».

قلت الخلاصة أن الحديث ساقط لا أصل له فلا يصلح شاهدا ولا متابعا ولا أصلا ولا فرعا.

طريق ابن عمر وبيان عدم ثبوته وأنه خطأ

أما حديث ابن عمر من طريق ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ.

فليست صحيحة بل منكرة غير محفوظة.

وهي عند الدارقطني في "الأفراد" كما في "العلل" لابن الجوزي جاء في "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" (٢/ ٦٢): «أنبأنا هبة الله بن أحمد الحريري قال أنبأنا محمد بن علي بن الفتح قال نا الدارقطني قال نا محمد بن موسى بن سهل قال نا يعقوب بن خرة الدباغ قال نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ومن وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنة**».

قال الدارقطني حديث ابن عمر منكر من حديث الزهري عن سالم وإنما يروي هذا من قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر ويعقوب بن خرة ضعيف.

وأما حديث أبي هريرة فقال العقيلي: "سليمان مجهول محفوظ فلا يثبت هذا عن رسول الله ﷺ في حديث مسند"».

قلت: فهذه الطريق خطأ ليست محفوظة بل منكرة، وقد بين الدارقطني أن المحفوظ من قول ابن المنتشر.

وإليك نصوص العلماء في ذلك:

١- جاء في "الأمالي المطلقة" (ص٢٩) للحافظ ابن حجر:

«قال العقيلي لا يثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب حديث مسند وإنما هو في حديث مرسل من رواية إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن النبي ﷺ

وقال الدارقطني في "الأفراد" بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر إنما يعرف هذا عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر من قوله انتهى».

٢- ونقل الحافظ العراقي عن الدارقطني أن الحديث عن ابن عمر منكر كما جاء في التوسعة على العيال (بترقيم الشاملة آليا) قال: فرواه الدارقطني في "الأفراد"، قال: حدثنا محمد بن موسى بن سهل، ثنا يعقوب بن خرة الدباغ، ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته».

قال الدارقطني: منكر من حديث الزهري، عن سالم، وإنما يروى هذا من قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر، ويعقوب بن خرة ضعيف انتهى.

٣- بين الذهبي أن الخبر من هذه الطريق باطل "ميزان الاعتدال" (٤/ ٤٥٢) فقال:

«يعقوب بن خرة الدباغ عن سفيان بن عيينة، ضعفه الدارقطني. **قلت**: كان خبرا باطلا لعله وهم».

٤- وفي "أطراف الغرائب والأفراد" (٣/ ٣٧٠) لابن القيسراني جمع فيه غرائب الدارقطني مرتبا:

«حديث: من وسع على عياله يوم عاشوراء ... الحديث. غريب من حديث سالم عن أبيه وإنما يروى هذا عن (الركين) بن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر من قوله ويعقوب بن جبر الدباغ، رواه عن ابن عيينة عن الزهري عن سالم وهو ضعيف الحديث».

٥- ونقلها عنه في "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" = "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة" (ص١٨٨):

«الحديث الخامس والثلاثون من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته.

قال الدارقطني إنما يروى هذا من قول محمد بن المنتشر الحديث غير محفوظ ولا يثبت».

٦- وله طريق عن أخرى أوردها الخطيب وحكم عليها أنها لا تثبت كما في "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" (٢/ ٩٦):

«وقال الخطيب في رواة مالك أنبأنا أبو الوليد الحسن بن محمد بن علي الدربندي أنبأنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سلمان الحافظ أنبأنا أبو نصر أحمد بن أبي حامد الباهلي حدثنا محمد بن حنيف بن جعفر بن رزين حدثنا أسباط بن اليسع أنبأنا سهل بن أبي عيسى أبو صالح الفراهاني المروزي أنبأنا خطاب بن أسلم من أهل أبيور حدثنا هلال بن خالد عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله: من كان ذا جدة وميسرة فوسع على نفسه وعياله يوم عاشوراء وسع الله عليه إلى رأس السنة المقبلة.

قال الخطيب: في إسناده غير واحد من المجهولين ولا يثبت عن مالك».

٧- وبين الذهبي أن الخبر باطل وهو من طريق هلال بن خالد الراوي له عن مالك جاء في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٣١٢): «هلال بن خالد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر - مرفوعًا: من كان ذا جدة فوسع على عياله يوم عاشوراء أوسع الله عليه سنته، قلت: هذا باطل.

قال الخطيب: لا يثبت عن مالك في رواته غير واحد من المجهولين» وهو كذلك في "لسان الميزان" (٦/ ٢٠١)

٨- وبين المعلمي بطلان الحديث وسنده في حاشيته على "الفوائد المجموعة" للشوكاني (ص٩٩):

«لم يذكر سنده في "اللآلىء"، وذكر سند الخطيب في رواية مالك، وهو سند مظلم قال الخطيب (في إسناده غير واحد من المجهولين ولا يثبت عن مالك) وآخر المجهولين هلال بن خالد، روى عنه عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وفي ترجمته من "لسان الميزان" (هذا باطل)».

فهؤلاء الدارقطني والعقيلي وابن الجوزي والذهبي والعراقي والحافظ والخطيب والمعلمي بينوا أن الحديث من طريق ابن عمر عن النبي ﷺ باطل لا أصل له.

وما قرره الدارقطني من أنه ليس بمحفوظ يتوافق مع تصريح أحمد وهو يتكلم عن حديث ابن مسعود قال أحمد كما في "الجامع لعلوم الإمام أحمد" - علل الحديث (١٤/ ٤٣٦):

حديث ابن مسعود رضي الله عنه: **«من وسع على عياله يوم عاشوراء أوسع الله عليه سنته»**.

قال الإمام أحمد: لا يصح هذا الحديث.

وقال مرة: شيء رواه سفيان، عن جعفر الأحمر، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، وفي إسناده ضعف.

ومرة لم يره شيئًا.

وقال مرة: لا أصل له، وليس له إسناد يثبت إلا ما رواه سفيان بن عينية، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه. انتهى كلامه.

ما جاء عن ابن المنتشر في ذلك

أما ما جاء من مرسل ابن المنتشر فمن طريق جعفر الأحمر جاء في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢/ ٣٧٧) لابن عدي: «قال الشيخ: وجعفر الأحمر له أحاديث يرويه عنه غير أهل الكوفة غير ما ذكرته، وهو يروي شيئا من الفضائل، وهو في جملة متشيعة الكوفة، وهو صالح في رواية الكوفيين».

١- لكن له علة أخرى قادحة وهي أن الدارقطني جعل الصحيح أنه من قول ابن المنتشر وهذا يبطل القول أنه مرسل عاضد جاء في "الأمالي المطلقة" (ص٢٩) للحافظ ابن حجر:

«قال العقيلي لا يثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب حديث مسند وإنما هو في حديث مرسل من رواية إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن النبي ﷺ

وقال الدارقطني في "الأفراد" بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر إنما يعرف هذا عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر من قوله انتهى» ومثلها نقل ابن الجوزي والحافظ العراقي في رسالته وفي "أطراف الغرائب".

وقد سبق ذكرها قبل قليل جميعا.

٢- يؤيد ذلك أن ابن المنتشر في رواها في رواية أخرى (كان يقال).

وهذا لا يدرى معه من القائل، ولا يصح أن يجعل من قسم المرسل عن النبي ﷺ

جاء في "تاريخ ابن معين - رواية الدوري" (٣/ ٤٥٢):

«سمعت يحيى يقول في حديث من وسع على عياله قال حدثنا أبو أسامة عن جعفر الأحمر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر قلت ليحيى قد رواه سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد قال يحيى إنما دلسه سفيان عن أبي أسامة فقلت ليحيى فلم يسمع سفيان من إبراهيم بن محمد بن المنتشر فقال بلى قد سمع منه ولكن لم يسمع هذا سفيان بن عيينة من إبراهيم بن محمد بن المنتشر.

-حدثنا العباس قال حدثنا شاذان قال حدثنا جعفر الأحمر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر قال كان يقال من وسع على عياله يوم عاشوراء لم يزالوا في سعة من رزقهم سائر سنتهم».

٣- وفي رواية أخرى بلفظ (بلغه).

وهي رواية بلاغية لا ندري عن من كما في "مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح" (١/ ٤١٨):

«حدثنا صالح قال حدثني أبي حدثنا سفيان بن عيينة قال حدثني جعفر الأحمر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر قال أبي ثقة صدوق أنه بلغه أنه من وسع على عياله يوم عاشوراء أوسع الله عليه سائر سنته».

٤- وجعله العقيلي مرسلا فقال في "الضعفاء الكبير" (٣/ ٢٥٢):

«من وسع على عياله يوم عاشوراء أوسع الله عليه سنته» ولا يثبت في هذا عن النبي ﷺ شيء إلا شيء يروى عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر مرسلا به أنتهى كلامه[٢١].

---

(٢١) وانظر "الجامع لعلوم الإمام أحمد" - علل الحديث (١٤/ ٤٣٦):

«حديث ابن مسعود ﵁: «من وسع على عياله يوم عاشوراء أوسع الله عليه سنته».

قال الإمام أحمد: لا يصح هذا الحديث.

وقال مرة: شيء رواه سفيان، عن جعفر الأحمر، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، وفي إسناده ضعف.

ومرة لم يره شيئًا.

وقال مرة: لا أصل له، وليس له إسناد يثبت إلا ما رواه سفيان بن عينية، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه»

"الجامع لعلوم الإمام أحمد" - الفقه (٧/ ٤٦٨):

«قال ابن هانئ: سألت أبا عبد الله قلت: هل سمعت في الحديث: أنه "من وسع على عياله في يوم عاشوراء وسّع الله عليه سائر السّنة"؟

قال: نعم، شيء رواه سفيان، عن جعفر الأحمر، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر»

"الجامع لعلوم الإمام أحمد" - الفقه (٧/ ٤٧٠):

«قال حرب: سئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث: "من وسع على أهله يوم عاشوراء" فلم يره شيئًا».

"لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف" (ص١٠٣ ت عوض الله):

وقول حرب: «إنّ أحمد لم يره شيئا» إنّما أراد به الحديث الذي يروى مرفوعا إلى النبي ﷺ، فإنّه لا يصحّ إسناده. وقد روي من وجوه متعددة لا يصحّ منها شيء. وممّن قال ذلك محمد بن عبد الله بن عبد الحكم. وقال العقيليّ: هو غير محفوظ. وقد روي عن عمر من قوله، وفي إسناده مجهول لا يعرف.

"اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" (٢/ ٩٦):

«وقال الإمام عند الملك المشهور أحد أئمة المالكية أورده صاحب المغرب: =

قلت: فهذا اختلاف شديد جدا تارة يجعلها عمن بلغ، وتارة يقال، وتاره من قوله وتارة مرسلة.

فهذه علة قادحة جدا.

وقد بين الدارقطني أنها من قول ابن المنتشر وعليه بطل الاحتجاج بها بالمرة. على كل وجه.

الموقوف عن عمر ﷺ

أما الموقوف على عمر الذي أورده ابن عبد البر ففيه أبو محمد العابد لا يعرف فيه جرح ولا تعديل ومختلف في اتصاله، مع علة ثالثة: هي تصحيف وخطأ ابن وضاح؛ لأنه كثير عنه.

ولو سلم ثبوته عن عمر فهو موقوف ليس في الباب غيره ولا شاهد له.

وقد أورده الحافظ العراقي في "التوسعة على العيال لأبي زرعة" (بترقيم الشاملة آليا):

وقال «وإسناده جيد.

= (لا تنس لا ينسك الرحمن عاشورا ... واذكره لا زلت في الأخيار مذكورا)

(قال الرسول صلاة الله تشمله ... قولا وجدنا عليه الحق والنورا)

(من بات في ليل عاشوراء ذا سعة ... يكن بعيشته في الحول محبورا)

(فارغب فديتك فيما فيه رغبنا ... خير الورى كلهم حيا ومقبورا)

وهذا من الإمام الجليل دليل على صحة الحديث، والله أعلم».

سعيد بن نصر، وقاسم بن أصبغ ثقتان، ومحمد بن وضاح صدوق تكلم فيه[٢٢]، وأبو محمد العابد اسمه خلف بن محمد من أهل أفريقية، قال ابن يونس: وهو رجل معروف بالمغرب، وبهلول بن راشد روى عنه جماعة، وقال أبو زرعة: ثقة لا بأس به.

وقال ابن يونس: كانت له عبادة وفضل.

وذكره ابن حبان في "الثقات".

وباقيهم رجال الصحيح.

نعم في سماع ابن المسيب من عمر خلاف.

فقال أحمد: رآه وسمع منه.

وقال أبو حاتم: لا يصح له سماع منه إلا رؤية.

وروايته عنه في السنن الأربعة» انتهى كلامه.

قلت: تبين من هذا أن له علة وهي جهالة الإفريقي فلا يعرف بجرح ولا تعديل.

---

(٢٢) "لسان الميزان" (٥/ ٤١٦):

«"محمد" بن وضاح القرطبي، الحافظ محدث الأندلس مع بقي بن مخلد أخذ عن أصحاب مالك والليث روى علما جما قال ابن الفرضي له أخطاء كثير وأشياء يصحفها وكان لا علم له بالفقه ولا بالعربية قلت: هو صدوق في نفسه رأس في الحديث توفي في حدود الثمانين ومائتين انتهى» قلت أخشى أن يكون هذا من أخطائه فقد جزم أئمة الإسلام أنه ليس فيه شيء سوى ما جاء عن ابن المنتشر.

الثانية: الاختلاف في السماع.

والثالثة: إمكان التصحيف والخطأ من ابن وضاح؛ لأنه كثير عنه جاء في "لسان الميزان" (٥/ ٤١٦):

«محمد بن وضاح القرطبي الحافظ محدث الأندلس مع بقي بن مخلد أخذ عن أصحاب مالك والليث روى علما جما قال ابن الفرضي له أخطاء كثيرة وأشياء يصحفها وكان لا علم له بالفقه ولا بالعربية **قلت**: هو صدوق في نفسه رأس في الحديث توفي في حدود الثمانين ومائتين انتهى».

قلت: هذا يوضح أن هذا الموقوف عن عمر لا يثبت بل هو من أخطاء ابن وضاح يدل على ذلك جزم أئمة الإسلام أنه ليس في الباب شيء له أصل سوى ما جاء عن ابن المنتشر.

ولو كان الموقوف عن عمر ثابتا بل حتى واردا من طريق ضعيف لكان أولى من كلام ابن المنتشر.

فلما تتابع الحفاظ على نفي أي شيء سوى ما جاء عن ابن المنتشر دل على رجحان الوهم والخطأ في هذه الطريق. والله أعلم.

وقال الشوكاني: "الفوائد المجموعة" (ص٩٩):

«قال في "اللآلئ": قال الحافظ أبو الفضل العراقي في "أماليه": قد ورد من حديث أبي هريرة من طرق صحح بعضها أبو الفضل بن ناصر [وتعقبه ابن الجوزي في "الموضوعات" وابن تيمية في فتوى له فحكما بوضع الحديث من تلك الطريق قال: والحق ما قالاه - وسليمان المذكور: ذكره ابن حبان في

"الثقات" والحديث حسن على رأيه وقد روى من حديث أبي سعيد عند البيهقي في "الشعب" وابن عمر عند الدارقطني في "الأفراد" وجابر عند البيهقي وقد أطال الكلام عليه في بما يفيد أن طرقه يقوي بعضها بعضا».

وقال المعلمي في الحاشية على كلام الشوكاني معلقا على من ادعى أن الطرق يشد بعضها بعضا: بل يوهن بعضها بعضا.

وقال الحافظ بن رجب: في "لطائف المعارف في ما لمواسم العام من الوظائف" (ص١٠٣ ت عوض الله):

«إنّما أراد به الحديث الذي يروى مرفوعا إلى النبي ﷺ، فإنّه لا يصحّ إسناده. وقد روي من وجوه متعددة لا يصحّ منها شيء. وممّن قال ذلك محمد بن عبد الله بن عبد الحكم. وقال العقيليّ: هو غير محفوظ. وقد روي عن عمر من قوله، وفي إسناده مجهول لا يعرف».

وعلى هذا فقد قال ببطلان الحديث ونكارته أحمد والدارقطني وأبو زرعة وأبو حاتم والبخاري وابن حبان والعقيلي وابن عدي والذهبي وابن حجر وابن الجوزي وابن رجب وابن تيمية والشوكاني والمعلمي والألباني.

وقد رأيت بعد هذه الرحلة أن من قال بالتقوية بالطرق لم يصب أبدا؛ لأن التقوية إنما شرطها أن تكون بطرق محتملة الضعف.

فما أورده البيهقي غير محتمل. وكذا ما أورده العراقي أو نقله عن ابن ناصر الدين وكذا ما قاله السيوطي وتبعهم الغماري.

الخلاصة:

١- أن طريق حديث جابر الذي اعتمده الغماري تبعا للعراقي لا تثبت بل منكره جدا بينا ذلك بالأدلة كما سبق من ثمانية عشر وجها وهو ما قاله الحافظ بن حجر. وسبقه الحفاظ إلى إنكار أن يكون له أصل وكلامهم شاهد لما قاله ابن حجر.

٢- أن مرسل ابن المنتشر هو المحفوظ والمرسل من قسم ضعيف ثم له علة قادحة أعله الدارقطني أنه من قول ابن المنتشر وهو الأصح أي أنه ليس مرسلا بل مجرد كلام لابن المنتشر، وله روايات مضطربة بألفاظ بلغنا، وكان يقال، وقوله، وتاره الرفع، وهذا اختلاف يخرجه عن الاحتجاج.

وأما موقوف عمر ففيه جهالة الإفريقي، والاختلاف في السماع، وابن وضاح فإنه كثير الخطأ والتصحيف كما تقدم فهذا يدل على أن الطريق وهم، يدل على هذا إطباق الحفاظ من أهل النقد على أنه لا أصل له سوى ما جاء عن ابن المنتشر المتقدم ولو كان فيه عن عمر لبينوه، وعلى هذا لا يصح الحديث من أي طريق.

ويتبين بهذا عمق نظر الأئمة كأحمد والدارقطني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم وابن حبان والعقيلي وابن عدي وابن الجوزي وابن رجب والذهبي وابن حجر ومن حكم على رواته بالترك ومنكر الحديث كالبخاري وأبي حاتم وأبي نعيم وغيرهم من النقاد الذي ذكرناهم وقد قضى هؤلاء الأفذاذ فيما سقناه أنه

ليس للحديث أصل وأنه غير محفوظ ومعناه أنه خطأ ليس بحديث وأن طرقه مجرد أوهام وموضوعات ومنكرات، وليس كما قال الغماري إنه مخالفة الثقة.

والله أعلم.

المحور الخامس:
وقفات مع كلام الغماري

أولا: مناقشته في حديث جابر ونقده للحافظ ابن حجر

انتقد الغماري ابن حجر في حكمه على طريق جابر التي أوردها ابن عبد البر وتفرد بها دون الناس.

فأنت ترى أن الحافظ قال عن الحديث منكر جدا.

وذكر الغماري كلام الحافظ ناقدا له ثم رد عليه أن المنكر يطلق على أربعة اصطلاحات عند المحدثين.

وأن حديث الفضل ليس واحدا منها.

وهي الشاذ ومخالفة الضعيف للثقات وتفرد الضعيف وركاكة اللفظ أو مخالفة الأصول أو بعض الأحاديث الضعيفة.

قال أبو زكريا: لا أريد أن أدخل في جدلية هذه الأربعة لكن مع التسليم له فقد فاته ما هو أشهر من بعض ما ذكره، وهو أنهم يعنون بالمنكر أنه غير محفوظ أو معروف وهو خطأ. وهذه إطلاقات المتقدمين كأحمد وأبي زرعة والبخاري والدارقطني والعقيلي وابن عدي والترمذي.

فمعناه أنه خطأ غير محفوظ.

ولذلك صرح العقيلي والدارقطني أن هذا الحديث غير محفوظ، وصرح أحمد أنه لا أصل له، وهو يساوي ما قاله الحافظ ابن حجر.

ولهذا نقل الحافظ في "الأمالي المطلقة" (ص٢٩):

عن العقيلي والدارقطني ما يبين أن هذه الطريق خطأ غير محفوظة أصلا؛ لهذا أنكره الحافظ جدا.

فقال: «قال العقيلي لا يثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب حديث مسند وإنما هو في حديث مرسل من رواية إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن النبي ﷺ

وقال الدارقطني في "الأفراد" بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر إنما يعرف هذا عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر من قوله انتهى».

ولهذا تجد الأئمة الذين نقلنا عنهم في البحث كأبي زرعة وأبي حاتم والبخاري وأبي نعيم والعقيلي والدارقطني وغيرهم ممن ذكرناهم يجرحون من روى الحديث بقولهم فلان منكر الحديث وغيره ذلك.

وهذا الإطلاق عند المتقدمين يدل على الجرح الشديد ويدل أن سائر ما يرويه خطأ لا يتابع عليه لذلك قال البخاري من قلت عنه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه.وهذا ما أراده الحافظ فإن الحديث منكر غير محفوظ.

ثم أخذ الشيخ الغماري في إثبات مقالته بعرض الحديث على الأربعة الأوجه السابقة تاركا المعنى الأهم معرضا عنها أو مغفلا لها أو ذاهلا عنها.

الطريق الثانية التي أوردها الغماري:

ثم أورد الغماري طريقا أخرى لحديث جابر، فيها كذابان، وجعلها متابعة للطريق المنكرة.

والكذابان الكديمي وشيخه عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري، أبو محمد المدني. متروك. ونسبه ابن حبان إلى الوضع. من العاشرة (د ت).

قال ابن حبان: كان يأتي عن الثقات بالمقلوبات، وعن الضعفاء بالملزقات.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال الدارقطني: حديثه منكر.

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في "تمام المنة" (ص٤١٠ - ٤١١): "فهذا إسناد موضوع من أجل محمد بن يونس -وهو الكديمي-، فإنه كذاب، قال ابن عدي: قد اتهم الكديمي بالوضع، وقال ابن حبان: لعله قد وضع أكثر من ألف حديث.

وشيخه: عبد الله بن إبراهيم الغفاري؛ قال الذهبي: وهو عبد الله بن أبي عمرو المدني، يدلسونه لوهنه، نسبه ابن حبان إلى أنه يضع الحديث، وذكر له ابن عدي في فضل أبي بكر وعمر حديثين، وهما باطلان، قال الحاكم: يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة. قلت [أي: الألباني]: وهذا منها، فإن شيخه عبد الله بن أبي بكر - ابن أخي محمد بن المنكدر - ضعيف كما في "الميزان" اهـ.

قلت: ثم مر عليها الغماري مرور الكرام وعاد إلى معركته المتوهمة مع ابن حجر مع أن هذه الطريق لا تصلح حتى في الشواهد والمتابعات.

ثم وجه اللوم للحافظ أنه تفرد بهذا الاتهام للفضل بن الحباب ولم يفعل ذلك الدارقطني ولا ابن عبد البر ولا البيهقي.

قلت: بلى قد فعلوا فبينوا أن الحديث باطل لا أصل له.

ولم يعرف الحديث أصلا لأي حافظ من حفاظ الإسلام من هذه الطريق إلا في زمن ابن عبد البر.

ولو كان معروفا لذكره الطبراني والإسماعيلي وابن عدي وغيرهم من الأئمة تلاميذ الفضل بن الحباب.

فجاء بعدهم ابن عبد البر بثلاث طبقات وذكره.

وقد خلت منه دواوين الإسلام فهذا هو عين ما انتقده الحافظ ابن حجر.

ويدل له كلام الحفاظ على أنه غير محفوظ إلا من طريق ابن المنتشر بلاغا.

كما يدل له كلامهم في رواته بالترك والوضع والنكارة فماذا تريد بعد ذلك.

بل إن عدم ذكرهم ذلك عن الحافظ الفضل بن الحباب يدعم كلام الحافظ أن الحديث ليس له أصل؛

لأن حديث الفضل معروف رواه عنه تلاميذه وما أكثرهم! فدل أن هذا ليس من حديثه.

مما يدل تاليا على أن هناك نكارة وخطأ فيه، وهذا لا يقدح في الفضل لأنه قد يكون الخطأ ممن دونه.

وقد بين الحافظ أن شيوخ ابن عبد البر ثقات وأن شيخهم ثقة الراوي له عن الفضل.

إذا فما هي العلة؟ فلم يجد غير قول الخليلي في الإرشاد أن كتبه احترقت، وهذا وجه قوي لما قدمته.

أما قول الغماري هل كلها أم بعضها وأن بين الخليلي وبين الفضل أربعين عاما فهذا الكلام ليس بشيء.

وقد لقي الخليلي تلاميذ الفضل كما في "الإرشاد". فهذه المعلومة سهلة. لكن ومع هذا فهو احتمال.

والذي يجزم به الناظر في هذا الفن أن الحديث هذا منكر غير محفوظ وليس له أصل من حديث الفضل ولا غيره.

وخطأ الفضل وارد كما أخطأ في حديث مالك فرواه من طريق أخرى غلط فيها كما نقله الحافظ عن الدارقطني سابقا.

فلا يبعد أن يكون أخطأ في هذه الطريق كذلك، وهذا نادر جدا عنه والحفاظ يخطئون ويهمون كشعبة ومالك ولا يضرهم لكن الطريق التي أخطأوا فيها تعتبر ساقطة غير محفوظة.

ثانيا: كلام الغماري في أبي زرعة وأبي حاتم والرد عليه.

تكلم الغماري على الرازيين عند كلامه على حديث أبي سعيد أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" للطبراني (٩/ ١٢١):

٩٣٠٢ - حدثنا هاشم بن مرثد، نا محمد بن إسماعيل الجعفري، ثنا عبد الله بن سلمة الربعي، عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «من وسع على أهله في يوم عاشوراء أوسع الله عليه سنته كلها لا يروى هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن إسماعيل الجعفري».

قلت: أورد المحدث الغماري حديث أبي سعيد، وبدأ بنسف أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين في قولهما منكر الحديث في محمد بن إسماعيل بن جعفر وشيخه عبد الله بن سلمة الربعي.

وأنهما أنكرا أشياء اتفق البخاري ومسلم عليها فهما متعسفان إلى آخر نقده لهما وبدلا من الحملة على المنكرات والأباطيل التي في هذه الطريق يحمل على جبلين من جبال الإسلام ويحملهما المسؤولية الكاملة في جرح شخصين مما أدى إلى بطلان الاستدلال والاعتبار بهذا الحديث بسبب كلامهما.

فأي منطق هذا.

فبدلا من أن يدعو لهما على ما بذلاه من البيان أخذ ينقدهما على ما نصحا وقدما غفر الله له.

لكن ومع هذا نقول للغماري لم يتفرد الرازيان بقوله منكر الحديث لهذا الرواي فقد قال عنه نفس هذ اللفظة العقيلي: "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣/ ٣٥٢):

«١٣٨٥ - عقبة بن شداد بن أمية عن عبد الله بن مسعود، روى عنه عبد الله بن سلمة الربعي، ليس يعرف عقبة إلا بهذا، وعبد الله بن سلمة منكر الحديث» ثم ساق بإسناده عنه "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣/ ٣٥٢): «حدثنا أحمد بن جعفر التازي قال: حدثنا يحيى بن المعلى بن منصور قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الجعفري قال: حدثنا عبد الله بن سلمة، عن عقبة بن شداد بن أمية قال: سمعت عبد الله بن مسعود».

ونقله عنه الذهبي وأقره قائلا: "ميزان الاعتدال" (٣/ ٨٥):

«وعنه عبد الله بن سلمة الربعي. لا يعرف والربعى منكر الحديث.قاله العقيلي».

وكذا نقله الحافظ وأقره "لسان الميزان" (٣/ ٢٩٢):

«[١٢٣٤] "ز - عبد الله" ابن سلمة الربعي قال العقيلي منكر الحديث ذكر في ترجمة شيخه عقبة بن شداد».

قلت وفي "لسان الميزان" نقل أقر الحافظ ما قاله الرازي.

"لسان الميزان" (٣/ ٢٩٢):

«"عبد الله" ابن سلمة عن الزهري قال أبو زرعة منكر الحديث وقال مرة متروك حدث عنه محمد بن إسماعيل الجعفري».

قلت: ابن سلمة هو نفسه الربعي الذي روى عنه محمد بن إسماعيل الجعفري وهو نفسه الذي روى ذكره العقيلي يروي عن شيخه عقبة بن شداد سابقا والدليل على ذلك.

ما في "لسان الميزان" (٤/ ١٧٨):

«[٤٥٢] "عقبة" بن شداد بن أمية عن ابن مسعود، وعنه عبد الله ابن سلمة الربعي لا يعرف، والربعي منكر الحديث قاله العقيلي انتهى ولفظ العقيلي ليس يعرف إلا بهذا وساق من طريق محمد بن إسمعيل الجعفري عن عبد الله بن سلمة عن عقبة بن شداد سمعت عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه رفعه يا بن آدم لا تكون عابدا حتى تكون ورعا... الحديث وفيه ولا تكون زاهدا حتى تكون متواضعا وأخرج أبو داود لعقبة بن شداد ولم يترجم له المزي بل أحال به على ترجمة الراوي عنه يحيى بن سليم بن يزيد ثم لم يترجمه في ترجمة يحيى وقد استدركته في "تهذيب التهذيب"».

فهؤلاء العقيلي والرازيان والذهبي والحافظ بن حجر تعاقبوا على جرحهما بهذا.

وفي "العلل" لابن أبي حاتم (٥/ ٢٧٢ ت الحميد):

«قال أبو زرعة: هذا حديث منكر؛ وعبدالله ابن سلمة منكر الحديث (١)».

وفي "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٥/ ٧٠):

«عبد الله بن سلمة روى عن الزهري روى عنه محمد بن إسماعيل الجعفري، سئل أبو زرعة عنه فقال: منكر الحديث».

وهكذا الجعفري متروك كذلك نص عليه أبو حاتم الرازي وأبو نعيم والذهبي والحافظ.

ففي "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (٣/ ٤٢):

«محمد بن إسماعيل الجعفري قال أبو حاتم الرازي منكر الحديث يتكلمون فيه».

و قال أبو حاتم منكر الحديث وأقره الذهبي "ميزان الاعتدال" (٣/ ٤٨١):

«محمد بن إسماعيل الجعفري، عن الدراوردي وغيره. قال أبو حاتم: منكر الحديث».

ونقله الحافظ وأقره وعززه بقول أبي نعيم أنه متروك في "لسان الميزان" (٥/ ٧٨):

«٢٥٣ - "محمد" بن إسماعيل الجعفري عن الدراوردي وغيره قال أبو حاتم منكر الحديث انتهى وبقية كلامه يتكلمون فيه واسم جده جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب وقال أبو نعيم الأصبهاني متروك وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال روى عنه أحمد بن سعيد الدارمي وأناس يغرب وقد سبق ذكره في ترجمة جعفر بن أبي الحسين الحواري».

قلت فهذا أبو حاتم الرازي والذهبي والحافظ وأبو نعيم الأصبهاني.

بل قال ابن حبان في "الثقات" يغرب "الثقات" لابن حبان (٩/ ٨٨):

ولم ينص على توثيقه فإن الرجال الذين أوردهم ابن حبان في "الثقات" خمس طبقات كما بين المعلمي بالتتبع، وقد جمعتهم في أبيات قبل عقود فقلت:

وصاحب التنكيل قد تحققا   من ابن حبان إذا ما وثقا

فمتقن أو مستقيم ثقة — أو شيخه فالقرب منها مثبت
أو يكن التوثيق ممن أكثرا — من الحديث فالقبول حررا
أو أنه من السياق عرفا — أن ابن حبان له قد عرفا
معرفة جيد فتقبل — صالحة ودونها فخلل

قلت: وهو من آخر الدرجات فإن قوله يغرب تصريح أنه يتفرد ويخطئ مع قلة حديث. هذا مع تساهل ابن حبان.

بل إن الحافظ العراقي في رسالته في عاشورا نقل كلام الرازيين في هذه الطريق مقرا مع أنه يحتاج الطريق للتقوية، لكنه الإنصاف فقال في كتابه: "التوسعة على العيال لأبي زرعة":

«ومحمد بن إسماعيل الجعفري منكر الحديث.

قاله أبو حاتم، وعبد الله بن سلمة أيضا منكر الحديث قاله أبو زرعة».

فانظر إلى هذا الإنصاف من الحافظ العراقي في نقله مقرا للحافظين الرازيين بخلاف الغماري.

أما كلام الغماري في الطعن على الرازيين وأنهما ينكران ما أخرجه الشيخان.

فهذا ورد لأبي زرعة مع الإمام مسلم ولكنه عرضه عليه وبين له، وليس في هذا ما يحط من قدر مسلم بل يزيد الكتاب قوة[٢٣]

(٢٣) "صيانة صحيح مسلم" (ص١٠٠).

وما انتقد عليهما لا يسلم منه سوى أفراد التي تختلف فيها الأنظار، فالنقد الحديثي وارد بين الأئمة.

قال ابن حجر: «لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث وعنه أخذ البخاري ذلك حتى كان يقول ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعا وروى الفربري عن البخاري قال ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته وقال مكي بن عبد الله سمعت مسلم بن الحجاج يقول عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته.

فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة»(٢٤)

«وقال أبو جعفر العقيلي لما صنف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له

(٢٤) "فتح الباري" لابن حجر (١/ ٣٤٦).

بالصحة إلا أربعة أحاديث قال العقيلي والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة»[٢٥].

وكان الرازيان يثنيان على البخاري كثيرا ويرجعان إليه في معرفة العلل فهو أعلم منهما.

وإنما لم يحدثا عنه بعد الفتنة التي حصلت في اتهامه بالقول بخلق القرآن وهي فرية معروفة[٢٦].

ثالثا: تهجم الغماري على ابن الجوزي في حكمه بالوضع والرد عليه والرد عن قدحه في العقيلي وابن حجر.

قدح الغماري في ابن الجوزي لحكمه بالوضع على الحديث عموما وحديث أبي هريرة خصوصا.

وقال: هو سطحي النظر غير متعمق التفكير.

قلت: لماذا الحملة على ابن الجوزي؟!

وقد قال غيره ذلك بسبب محمد ابن ذكون الوارد في حديث أبي هريرة عند البيهقي وغيره، فإن ابن الجوزي لم ينفرد بذلك ولا جاء ببدع من القول، بيان ذلك أن الحديث:

١- فيه بن ذكوان متروك منكر الحديث.

(٢٥) "فتح الباري" لابن حجر (١/ ٤٨٩).
(٢٦) "سير أعلام النبلاء" - ط الرسالة (١٢/ ٤٢٣).

قال البخاري منكر الحديث.

وكذلك النسائي وضعفه أبوزرعة والدارقطني والبزار وتفرد شعبه فأثنى عليه وكذا ابن معين وتقدم الجواب عن ذلك.

وإليك أقوال الأئمة عن حديث أبي هريرة الذي أخرجه البيهقي وغيره.

«محمد بن ذكوان الأزدي الطاحي، ويُقال: الجهضمي مولاهم البصري، خال ولد حماد بن زيد.

* قال البخاري: هو مُنْكَرُ الحديث. "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠٦) و "التاريخ الصغير" (٢/ ٥١). و "الضعفاء الصغير" (٣١٦).

* وذكره أبو زُرْعة الرازيّ في "أسامي الضعفاء" (٢٨٥).

* وقال النسائي: يَرْوي عن منصور، مُنْكَرُ الحديثِ. "الضعفاء والمتروكون" (٥٧٦).

* وقال البزار: لَيِّنُ الحديثِ، حَدث بحديث كثير لم يُتابع عليه.

* وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين" (٤٨٠) وقال: بصري، خال ولد حماد بن زيد، يروي عن عَمرو بن دينار وابن المنكدر ومجالد "كشف الأستار" (٨٩٦)»[٢٧]

(٢٧) "الجامع في الجرح والتعديل" (٢/ ٤٧٦)، وقد قدمنا توثيق كلام الائمة من مختلف الأصول فيما سبق.

وتفرد شعبة فأحسن الظن به فجاء في "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (٢٥/ ١٨١):

«عن شعبة: حدثني محمد بن ذكوان وكان كخير الرجال... وعن ابن معين ذكوان الذي روى عنه شعبة ثقة».

وقال ابن معين مرة ليس به بأس "سؤالات ابن الجنيد لابن معين" كما قال محققو "تهذيب الكمال"، الورقة (٤٢).

قلت: قال المعلمي في حاشيته على "الفوائد المجموعة" (ص٩٩):

«في السند إليه: محمد بن ذكوان، وهو الأزدي الطاحي، منكر الحديث، قاله البخاري وأبو حاتم، وقال النسائي ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال أبو داود الطيالسي عن شعبة (حدثني محمد بن ذكوان، وكان كخير الرجال=ثم قال أبو داود: ولم يرو شعبة عن محمد بن ذكوان إلا هذا الحديث)وقد روى شعبة عن آخر يقال له: محمد بن ذكوان، فإن كان أراد صاحبنا فقول شعبة (كخبر الرجال) ليس بتوثيق، وقد يكون الرجل صالحا في نفسه، وليس بشيء في الرواية، واقتصار شعبة على حديث واحد يشعر بما ذكرت، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين (محمد بن ذكوان الذي روى عنه شعبة ثقة) فإن كان أراد هذا فكأنه لم يخبره. بل بنى على الغالب أن شعبة لا يروي إلا عن ثقة، وقوى عنده ذلك بقول شعبة (كان كخير الرجال)».

٢- وفيه حجاج بن نصير منكر الحديث قاله أبو حاتم و ذاهب الحديث قاله ابن المديني.

كما أنه يلقن وهذا جرح مفسر يسقطه وإليك نصوص أقوالهم:

جاء في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣/ ١٦٧):

«حجاج بن نصير الفساطيطي البصري أبو محمد روى عن شعبة روى عنه الحسين بن عيسى ويحيى بن أبي الخصيب وأحمد بن الحسن الترمذي وحميد بن زنجويه سمعت أبي يقول ذلك.

حدثنا عبد الرحمن حدثني أبي قال قال على ابن المديني: الحجاج بن نصير ذهب حديثه.

حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول: الحجاج بن نصير منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه».

وضعفه النسائي وابن معين كما في "التهذيب" ومرة قال صدوق.

وقال النسائي ليس بثقة ولا يكتب حديثه وقال بن حبان لما ذكره في "الثقات" يخطىء ويهم.

ثم ذكر الحافظ في ختام ترجمته ما فيه جرح مفسر يسقطه.

فقال "تهذيب التهذيب" (٢/ ٢٠٩):

«وقال العجلي كان معروفا بالحديث، ولكنه أفسده أهل الحديث بالتلقين كان يلقن وأدخل في حديث ما ليس منه فترك، وقال بن سعد كان ضعيفا وقال الدارقطني والأزدي ضعيف وقال أبو أحمد الحاكم ليس بالقوي عندهم وقال الآجري عن أبي داود تركوا حديثه وقال بن قانع ضعيف لين الحديث».

قلت فهذا شبه إجماع على ضعفه خاصة التلقين فإنه شديد وهو يسقط حديث الرواي.

٣- إعلاله أنه غير محفوظ ومعناه أنه خطأ.

قلت: وأعله العقيلي كذلك بقوله: والحديث غير محفوظ.

وهذا يفيد أن الحديث ليس له أصل. ولا طريق سوى ابن المنتشر البلاغية التي قدمناها وقال الشيخ الألباني ناقلا عن العقيلي.

في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة" (١٤/ ٧٣٩):

«سليمان بن أبي عبد الله: قال العقيلي عقب الحديث:

"مجهول بالنقل، والحديثُ غير محفوظ ".

قلت: وهذه فائدة من العقيلي لم تذكر في ترجمة (سليمان) هذا من "التهذيب" لما وفروعه؛ فلتستدرك. وهي كقول أبي حاتم فيه:

"ليس بالمشهور، فيعتبر بحديثه"».

وعلى ما تقدم يتبين أن الحق مع ابن الجوزي وكلام الغماري فيه تعصب محض. خارج عن قوانين أهل العلم والصناعة الحديثية.

ثم غضب الغماري على العقيلي في قوله غير محفوظ، وتكلم فيه بما قاله في الرازيين أنه قال ذلك في أحاديث كثيرة في "الصحيحين"، وهكذا يرمي القول جزافا، ثم زعم أنه لا يسلم له من إطلاقاته هذه إلا القليل، وهذا كلام باطل فالعقيلي يبني كلامه على استقراء ويتوافق في هذا مع كبار الحفاظ.

وهذا الحديث سبقه إلى القول بهذا أحمد والدارقطني وجعله من منكرات الرواة البخاري والرازيان وغيرهما.

فكلام الغماري مائل عن الحق والصواب.

ثم أخذ يفسر أن المقصود بأنه غير محفوظ أي شاذ وهذا غلط كذلك، ومغالطة وقد بينا أن المقصود بغير المحفوظ في كلام الأئمة القدماء الخطأ والوهم والنكارة والوضع وليس له أصل من هذه الطريق.

لذلك اتفقت كلمة أحمد والدارقطني والعقيلي أنه من رواية ابن المنتشر من قوله فقط أو بلاغا لا يدرى عن من البلاغ ؛ لأنه قال بلغه وفي رواية قيل وفي رواية أنها من قوله وتقدم بيان هذا.

فكلام ابن المنتشر هو المحفوظ وبقية الطرق خطأ في خطأ فتنبه لهذا.

ثم يواصل الغماري تخطئته للحفاظ فقد تعقب الحافظ ابن حجر في نقله اتفاق أهل العلم على تضعيف الهيثم بن شداخ وزعم بأن معنى كلام الحافظ أنه لم يثبت فيه توثيق لأنه ما جرحه غير الرازي وابن حبان.

وقال العقيلي مجهول.

قلت: الرازي جرحه بأن ما يرويه باطل وكذلك ابن حبان اتهمه أنه يروي عن شعبه الأباطيل والطوام.

ووافقهم سائر الأئمة على ذلك حيث نقولها مقرين بل الحافظ العراقي نقل كلام ابن حبان مقرا له ولم يتعقبه وقال ابن حبان "المجروحين" لابن حبان ت حمدي (٢/ ٤٤٦):

«يروي عن شعبة والأعمش الطامات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به».

وأما العقيلي فقد أورد هذا في ترجمته ومعلوم أنه يورد المناكير في تراجم الرواة ثم نفى ثبوت أي شيء عن النبي في ذلك ليبين أنه غير محفوظ.

ولكن الغماري زعم أن العقيلي قال بجهالته فقط ولم يبين أنه أورد الحديث من منكراته، ومع هذا قال الغماري: إن هذا الجرح غير ضائر زاعما أنه ما تفرد بمتنه.

وهذا باطل فإن العقيلي أورد نص الحديث في منكرات هذا الرجل، قال بعد ذلك كما في "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣/ ٢٥٢):

«علي بن المهاجر العيشي بصري عن هيصم بن الشداخ، كلاهما مجهول، والحديث غير محفوظ حدثناه عبد الوارث بن إبراهيم العسكري قال: حدثنا علي بن المهاجر العبسي قال: حدثنا هيصم بن الشداخ قال: حدثنا الأعمش، عن يحيى بن وثاب، عن علقمة، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «من وسع على عياله يوم عاشوراء أوسع الله عليه سنته» ولا يثبت في هذا عن النبي ﷺ شيء إلا شيء يروى عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر مرسلا به».

فأخفى الغماري قوله: إن الحديث غير محفوظ وأنه لا يثبت عن النبي ﷺ شيء في ذلك.

إلا المرسل عن المنتشر.

ثم أخذ يبين أن هذه الطريق التي هي من طريق هيثم لها شواهد، وأورد عن شعبة والأعمش والمنتشر.

مع أن الهيثم مجروح بما لا يصلح معه الشاهد والمتابع.

ومع أن هذه التي ادعى أنها متابعة هي عينها ما بين الحفاظ أنها لا تثبت وأنها منكرة وغير محفوظة وأنه يرويها عنهم هذا الرجل قال ابن حبان "المجروحين" ت حمدي (٢/ ٤٤٦):

«يروي عن شعبة والأعمش الطامات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به».

ومن العجب أنه جعل مرسل ابن المنتشر عاضدا لهذه الطريق المنكرة وقد عرفناك أن مرسل ابن المنتشر معل بالاختلاف وأنه من قوله كما بينه الدارقطني فالله المستعان.

والحاصل أن كلامه لا تقوم به حجة.

رابعا: كلام الغماري عن حديث ابن عمر وتفسيره الخاطئ لقول الخطيب لا يثبت

يواصل الغماري كلامة عن الحديث من طريق ابن عمر.

وقد قال فيه الذهبي "ميزان الاعتدال" (٤/ ٣١٢):

«هلال بن خالد. عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر - مرفوعًا: من كان ذا جدة فوسع على عياله يوم عاشوراء أوسع الله عليه سنته.

قلت: هذا باطل.

قال الخطيب: لا يثبت عن مالك في رواته غير واحد من المجهولين.انتهى كلامه.

ونقله عنه الحافظ في "اللسان" وأقره. "لسان الميزان" (٦/ ٢٠١):

قلت: رد الغماري هذا مدعيا أن دعوى عدم الثبوت عن مالك هي نتيجة للاستغراب أن مالكا لا يروي مثله مثل هذه الأحاديث، ثم أخذ يسرد مجموعة من الغرائب وأن الحفاظ يمكن أن يرووها.

قلت: هذا تأويل باطل لأن المقصود بيان بطلان هذا الحديث وأنه لا يثبت عن مالك.

وهو ما صرح به الذهبي والحافظ وغيرهما كما تقدم.

ثم بين الغماري رد كلام الخطيب بأن الحديث مروي عن عمر بن الخطاب بالسند الجيد الصحيح.

فلا يبعد أن كان يرويه عنه مرة عن عبد الله بن عمر ومرة عن عمر نفسه.

قلت: هذا غاية في التلفيق لم يسبق لها سابقة.

فقد جعل الطريق الباطلة عن عمر نفسه هكذا من رأسه، ولو كانت هذه الطريق الباطلة تروى عن عمر لما أفادت شيئا لأن العلة بطلانها عن مالك على الإطلاق من أي طريق كانت.

فهذا من التخرص والظن، ودين الله لا يقال بمثل هذا التلفيقات وقد تقدم نقل كلام الحفاظ في بطلان الحديث عن ابن عمر كالدارقطني والعقيلي والذهبي وابن حجر والعراقي وغيرهم.

خامسا: كلام الغماري عن مرسل ابن المنتشر وموقوف عمر

ثم تكلم بعد ذلك عن قول ابن المنتشر وأنه مرسل ثابت خلافا؛ لما قدمنا لك من العلة القادحة فيه وهو أنه من كلامه أو أنه بلغه وهذا الاختلاف يسقط كونه مرسلا؛ ولذلك رجح الدارقطني أنها من قوله.

ثم تكلم الغماري عن موقوف عمر وصححه مع أنه منقطع وفيه مجهول وفيه من يخطئ كثيرا.

وجعل ذلك المرسل المضطرب مع الموقوف مع حديث جابر السابق عاضدة للحديث.

قلت بعد التهويل كله والذم والقدح للأئمة لم يستدل إلا بهذه الثلاثة فهذا إقرار ببطلان ما حاول سوقه سابقا من أباطيل الطرق.

أما حديث جابر فسبق أنه منكر، وتقدم إثبات ذلك من سبعة عشر وجها، وهو يبين صحة ما قال الحافظ وتتابع العلماء من المصنفين على نقل كلامه فيه مع عدم تعقبه، ويعضده كلام الحفاظ قبله في إنكار جميع ما روي في الباب كأحمد والعقيلي والدارقطني وابن حبان والرازي وكذلك البخاري وغيرهم.

ولم يحفظ سوى مرسل ابن المنتشر المعل بالاضطراب وقول الغماري إنهم يصححونه كلام غير صحيح.

بل معناه إن الطريق المحفوظة هي هذه وبقيتها خطأ لا أنهم يصححون الحديث من خلال الطريق كما أن الدارقطني جعلها مقطوعة من كلام ابن المنتشر، وهذه علة قادحة وقد بينها الدارقطني.

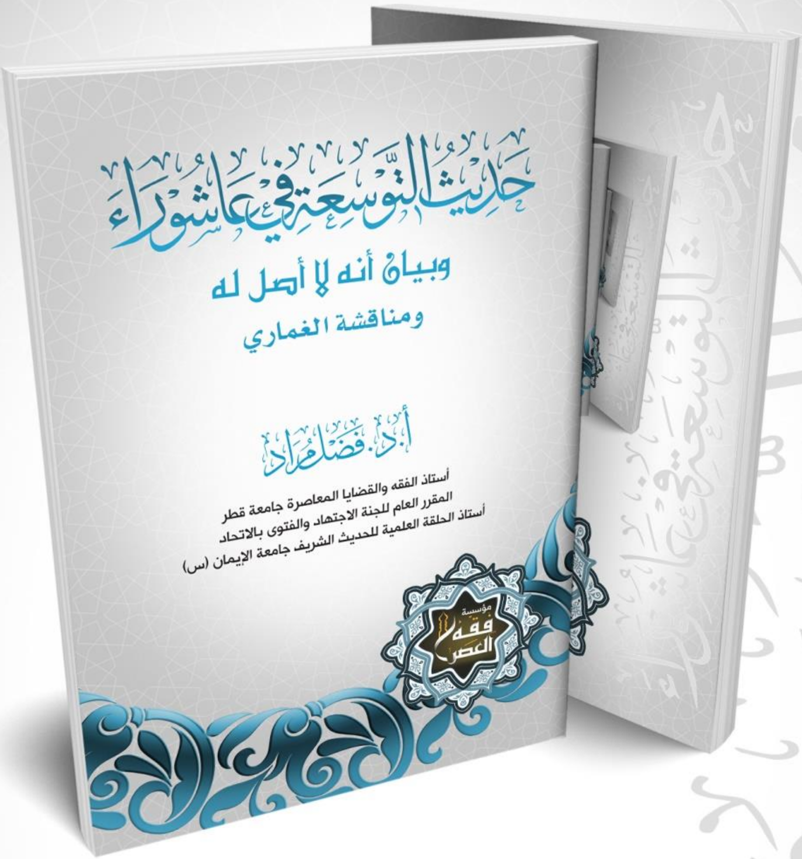
كما في "أطراف الغرائب والأفراد" (٣/ ٣٧٠) وقد تقدم نقله.

والحمد لله أولا وآخرا.

كتبه: **أ.د. فضل بن عبد الله مراد.**

العاشر من محرم عام ١٤٤٥هـ الموافق ٢٨/ ٧/ ٢٠٢٣م.

الموضوعات



مؤسسة
فقه
العصر